الأمم المتحدة

A/62/PV.82

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٨٢**

الأربعاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب السيد بيك (بالاو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

مناقشة مواضيعية بعنوان "معالجة تغير المناخ: الأمم المتحدة والعالم قيد العمل"

بنود جدول الأعمال ٤٨ و ٥٤ و ١١٦ (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/62/644)

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية): بما أنه لا يزال لدينا ٧٤ متكلما على القائمة ولا بد أن ننهي عملنا اليوم، أرجو المتكلمين أن يحترموا قاعدة الدقائق الخمس.

السيدة ثاريو (جزر مارشال) (تكلمت بالانكليزية): تود جمهورية جزر مارشال أن تعرب عن تأييدها التام للبيان الذي أدلت به تونغا نيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لمحفل جزر المحيط الهادئ، وغرينادا نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

لقد أمضى عدد كبير من دول العالم الجزرية الصغيرة ذات الأراضي المنخفضة عشرات السنين في محاولة لجذب انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الأهمية العاجلة لمسألة تغير المناخ. وتنظر جزر مارشال، التي يبلغ معدل ارتفاعها عن مستوى مياه البحر ثلاثة أمتار فقط، بعين التقدير حقا للقيادة الشخصية للأمين العام بان كي - مون لهذه القضية وإلى التزام رئيس الجمعية العامة السيد كريم الذي اهتم أخيرا بمسألة تغير المناخ على النحو الذي تستحقه في منظومة الأمم المتحدة.

بيد أنه لا ينبغي لنا أن نتغافل ونظن أن بالمستطاع التصدي لمسألة تغير المناخ بإجراء مناقشة عامة فقط. وبدلا من ذلك، يحتاج المجتمع العالمي إلى مساعدة من منظومة أمم متحدة أكثر فعالية واتساقا لترجمة الآمال العريضة بصدد تغير المناخ إلى نتائج عملية. وكثيرا ما أخفقت أوراق العمل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-23862 (A)

والدراسات والنوايا الحسنة لوكالات الأمم المتحدة في أن تترجم إلى مزايا حقيقية.

ولا بد أن تدرك منظومة الأمم المتحدة أن التكيف هو في صميمه حل محدود على الأجل الطويل لبعض الدول الأعضاء ذات الأراضي المنخفضة، مثل جزر مارشال. في حين توجد استراتيجيات تكيف هامة على الأجل المتوسط مثل تحدي ميكرونيزيا، الاستراتيجية التي تهدف إلى المحافظة على مواردنا الساحلية الضعيفة بحلول عام ٢٠٢٠، ومن المحتمل أن تثير مستويات مياه البحر الآخذة في الارتفاع أسئلة لا توجد لها سوابق قانونية في المجتمع العالمي.

وحيث أن النظم الإيكولوجية الساحلية الهشة هي أساس أمننا الغذائي وبما أن ملكية الأراضي التقليدية هي أساس هويتنا الثقافية، لا بد أن يوجه بلدي إلى المجتمع العالمي بعض الأسئلة الصعبة فيما يتعلق بالأخطار التي تهدد تنميتنا وأمننا وحريتنا الأساسية. ما هو مصير حدودنا القومية وتقاليدنا الثقافية، وما هو مصير هويتنا القانونية ووطننا؟ وما هي السبل التي ستؤدي إلى تحميل المسببين الرئيسيين لانبعاثات الغابات المسؤولية بموجب القانون الدولي؟

لا يستطيع المجتمع العالمي تجنب الإجابة على هذه الأسئلة. وبصدد العمل لدعم المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تُيسّر أيضا إجراء مناقشات دبلوماسية منتجة بشأن قضايا حقوق الإنسان والسيادة الوطنية وهي قضايا جوهرية متضمنة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويرى بلدي بأن هناك دورا هاما لمنظومة الأمم المتحدة يتمثل في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والأهداف الأخرى المتعلقة بتغير المناخ، على الصعيد المحلي. إن الحاجة إلى المساعدة عاجلة الآن أكثر من أي وقت مضى. والمسببون الرئيسيون لانبعاثات غازات الدفيئة يحاولون الآن إدماج استراتيجيات المناخ مع أهداف التنمية الاقتصادية. والمبادرات المحلية المتعلقة بتغير المناخ تستغرق وقتا طويلا لتطويرها، ونادرا ما ترتبط ببرامج النمو الحضر أو الصناعي على الصعيد الوطني أو المحلي، ونادرا ما تسمح بمشاركة الجمهور.

وتوجه جزر مارشال بأشد الإلحاح الانتباه إلى البيان الافتتاحي المؤرخ آب/أغسطس ٢٠٠٧ الذي أُدلي به في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية والذي طلب إلى المجتمع العالمي أن ينظر في الارتباط المتبادل بين أهداف المناخ وقوانين البيئة الموجودة حاليا على الصعيد الوطني أو المحلي، ولا سيما تقييمات الآثار البيئية – وهي معيار قانوني اعتمدته بصورة منفردة أكثر من ١٠٠ دولة عضو. ونحث منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النظر بعناية في قدرة قوانين تقييم الآثار البيئية على التصدي لمسألة تغير المناخ أن يعملا، وحسب الاقتضاء، على نحو وثيق مع الخبراء الوطنيين من أجل بناء هذه القدرة.

لقد تمكن بلدي بالفعل بفضل علاقتنا بشأن تغير المناخ مع الشركاء الرئيسيين من أن يخطو خطوات كبيرة لزيادة الحد من القدر الضئيل من انبعاثاتنا من غازات الدفيئة، بالرغم من أن بلدنا غير مدرج في قائمة البلدان المتضمنة في المرفق الأول. بيد أن صانعي القرارات الذين أتيحت لهم أكبر فرصة لكي يتركوا أثرا بصدد تنفيذ أهداف تغير المناخ والسكان الذين يتعرضون لأكبر الأخطار غالبا ما يستثنون من التفاعل ذي المغزى في منظومة الأمم المتحدة.

ومن شأن الشراكات الابتكارية المشتركة بين القطاعات أن تفتح خطوطا للاتصال المباشر بين السكان الأكثر تضررا بآثار المناخ وبين صانعي القرارات الذين بمقدورهم أن يحدوا من تلك الآثار. وثمة مثال مفيد وهو بيان

العمل المشترك الصادر في عام ٢٠٠٧ بين جزر مارشال ومقاطعة كنغ، بما في ذلك مدينة سياتل في ولاية واشنطن. ونشجع منظومة الأمم المتحدة على أن تؤدي دورا مباشرا بقدر أكبر لتقوم بدور الموفق وتشجع هذه العلاقات المباشرة بين صانعي القرارات الرئيسيين والسكان الضعفاء إلى حد كبير.

إن المحيطات والمناطق الساحلية لها أهمية حاسمة لبقاء كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تتصدر لإمكانية المحافظة على الشعاب المرجانية لتصبح مغيضا كربونيا مؤهلا في إطار آلية التنمية النظيفة. وإضافة إلى ذلك، نطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تنظر في العلاقة التي تربط بين آثار تغير المناخ، بما في ذلك تبييض الشعاب المرجانية وتحمض المحيط، وبين الأمن الغذائي المكتسب من المصائد التجارية والمصائد المعيشية، وأن تُبلّغ صانعي القرارات بالنتائج التي ستتوصل إليها لتنبيههم.

وتعرب جزر مارشال عن قلقها الشديد إزاء احتمال أن تتنافس الآليات العالمية الجديدة لتمويل تغير المناخ التي تجري مناقشتها مع البنك الدولي مع قنوات تمويل التكيف المنشأة حديثا. ومن الأهمية بمكان أن تتاح الفرصة أيضا للدول المتلقية لكي تشارك في إدارة هذه الأموال وأن تكفل منظومة الأمم المتحدة استمرار معالجة مسألة تمويل التكيف مع تغير المناخ معالجة تتسم بالشفافية.

إن الفرصة الضئيلة المتاحة لاتخاذ إجراء عالمي آخذة في الانتهاء بسرعة. وتحث دولتي منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، على حد سواء، على مواجهة هذا التحدي غير العادي وذلك بترجمة الخطب إلى نتائج.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دانيال د. بوديني، الممثل الدائم لسان مارينو.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس كريم على تنظيم هذه الجلسة الهامة. ونعتقد بقوة بأن تغير المناخ قضية حرجة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، ونعبر عن تقديرنا البالغ لجهوده الرامية إلى إبقاء اهتمامنا منصبا عليها. وأود أن أثني أيضا على الأمين العام على ما قاله واقتبس كلماته أنه ''نقل تغير المناخ إلى مكان الصدارة في جدول الأعمال'' وعلى تقريره الشامل المعنون ''استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ'' (A/62/644). لقد تأثرنا بحضور عدد كبير من قادة العالم في الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وتدل هذه المشاركة الواسعة النطاق على عزم جميع الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات بطريقة منصفة بشأن هذا التحدي الهائل، بل إن الأهم من ذلك أنها تدل على الالتزام الأخلاقي لجميع الدول الأعضاء.

التقرير التقييمي الرابع الذي أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قدم لنا دليلا آخر على تغير المناخ وأسبابه. لقد عرض التقرير أساسا ملموسا لاستراتيجيات التكيف والتخفيف. وتمثل خطة عمل بالي خارطة طريق واعدة لضمان اتخاذ إجراءات متسقة وشاملة ومتعددة الأطراف من أجل التصدي لهذه الحالة الطارئة. ونتطلع قدما إلى الاجتماع الشامل المقرر عقده في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في كوبنهاغن.

إن تغير المناخ يؤثر على جميع البلدان دون تمييز بين الصغيرة منها أو الكبيرة، النامية منها أو المتقدمة النمو، ولكن بمستطاعنا أن نتفق جميعا على أن البلدان النامية تواجه حالة طارئة بقدر أكبر وتحتاج إلى زيادة الدعم المالي وتعزيز بناء القدرات. ونحن نوافق على قول السيد كريم رئيس الجمعية العامة وأننا بحاجة إلى تسوية الأماني الاقتصادية للبلدان النامية مع ضرورة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ونعرب عن اعتقادنا أيضا بأن الحل الوحيد هو وضع استراتيجية عالمية من أجل التصدي لتغير المناخ ولا بد من تنسيق العملية برمتها تحت قيادة منظومة الأمم المتحدة.

فالتنمية والنمو الاقتصادي يمكن بل لا بد أن يمضيا قدما مع السياسات الملائمة بيئيا. وتمثل النتائج السلبية المترتبة على تغير المناخ عقبة ملموسة تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدد السلام الدولي وتسبب حالات الطوارئ الإنسانية. ولن يكتب لنا النجاح دون وضع استراتيجيات فعالة على جميع المستويات، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات البيئية، وبين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي.

ويعد إحراز تقدم تكنولوجي في مجالي مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة عنصرا رئيسيا من عناصر العملية برمتها وينبغي أن يكون هدفا من الأهداف الرئيسية لجهودنا. وبمستطاع الشراكات بين الحكومات والمبادرات المالية و/أو المبادرات المباشر والقطاع الخاص أن تسهم بدرجة هامة في التركيز على الاستثمارات في تكنولوجيات بديلة فعالة وتكفل حصول الجميع على المعارف والخبرات.

إن سان مارينو تضع اللمسات الأخيرة على قانون جديد يرمي إلى تعزيز كفاءة الطاقة باستعمال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإدخال برامج إدارية للمياه والصرف الصحي والمياه العادمة لتقليل استهلاك المياه. وسوف يتضمن هذا القانون معايير وحوافز جديدة لتعزيز التكنولوجيات النظيفة البديلة.

ونحن واثقون بأننا سنتمكن من إدخال تعديلات كبيرة على الأنماط الخاصة بالطاقة والبيئة في جميع أنحاء البلاد وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في سان مارينو وكذلك اعتمادها على استيراد الطاقة.

وفي الختام، نود أن نشدد على أهمية التثقيف البيئي واحترام الموارد الطبيعية بوصفها أساسا لسياساتنا الاجتماعية. وفي الحقيقة، كما وردت الإشارة مرات عديدة، إذا أردنا أن ننجح علينا أن نعمل على زيادة وعي المواطنين العاديين ومجتمعات الأعمال والحكومات.

وفي حين لا يوجد ضمان بأن نتمكن من إبطاء الاحترار العالمي، من الواضح أنه ينبغي لنا جميعا أن نبقى ملتزمين بالحد من هذه النتيجة الكارثية. إن عكس هذا الاتجاه سيكون أعظم تراث نتركه لأجيالنا المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نيروبام سين، الممثل الدائم للهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا، لي بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا لمبادرة الرئيس كريم وقيادته بشأن هذه المسألة الهامة. ونؤيد البيان الذي أدلى به يوم أمس ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ما زالت الإطار الشامل الوحيد لمعالجة مسائل تغير المناخ، وهذه حقيقة تم التأكيد عليها مجددا أثناء اجتماع بالي الأخير. إن الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك هذه المناقشة المواضيعية، يجب أن تدعم وتثري العمليات الجارية بموجب الاتفاقية الإطارية بدلا من إنشاء عمليات موازية. وينبغي لهذه الجهود كذلك أن تستند إلى أحكام ومبادئ الاتفاقية الإطارية، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة وقدرات كل منها.

والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد، حسب ولايتها، في التنفيذ الفعال للأحكام والالتزامات وخطط العمل التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومرة قال بيرتلوت بريخت يصبح أحيانا حديثك عن شجرة جريمة لأنه ينطوي على صمت إزاء الظلم. ولذلك، إن الواجب، بالنسبة للبلدان النامية، هو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. والأمم المتحدة

أقدر من غيرها على ضمان ألاّ يقف التعامل مع تغير المناخ عائقا أمام هذا الهدف.

إن مسائل التكنولوجيا والتمويل حيوية للتصدي لتغير المناخ بفعالية. ونود أن نرى تغطية مفصلة لهذه المسائل في وثائق المعلومات الأساسية المتوفرة لهذه المناقشة.

إن الآليات الحالية لتعزيز فعالية التكاليف ووصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات المتقدمة النظيفة بتكلفة معقولة لم يحالفها النجاح. وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي في هذا المجال وذلك بتعزيز البحوث المشتركة؛ والنهج النابعة من البلدان والتي تتضمن القدرات الموجودة؛ واعتماد التكنولوجيا ونشرها؛ وزيادة التركيز على تكنولوجيات التكيف؛ والأهم من ذلك كله، وضع نظام تيسيري لحقوق الملكية الفكرية يوازن بين المكافآت للمخترعين والصالح العام للبشرية. ولربما تكون هذه المسألة صعبة: وعلى الأمم المتحدة أن تمسك بزمام الأمر وألا تتجنب ذلك في وثائق المعلومات الأساسية.

وبالمثل، هناك حاجة ملحة إلى توفير موارد تمويل جديدة وإضافية للبلدان النامية لمعالجة تغير المناخ، بدون تحويل الموارد التي خصصت للتنمية. فلا يمكن أن يكون دور الأمم المتحدة مجرد مساعدة البلدان النامية على صياغة السياسات لتعزيز التدفقات الاستثمارية المتعلقة بتغير المناخ. وسيكون من قصر النظر الاعتقاد بأن مثل هذه الجهود الوطنية ستكون كافية للحصول على تدفقات الموارد الكبيرة المطلوبة. وبدلا من ذلك، على الأمم المتحدة أن تساعد على تنمية الآليات المالية والصناديق من أجل تدفقات الموارد الفعالة إلى البلدان النامية.

وبالنسبة للتخفيف، على الأمم المتحدة، بدل تحديد استراتيجيات التخفيف من قبل البلدان النامية، أن تركز على الكيفية التي تمكن البلدان النامية من تخفيض انبعاثاتها من غاز الدفيئة إلى درجة كبيرة. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال في مجال الدعوة وذلك بحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها وعلى إعلان تعهدات إضافية طموحة لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وعلى الأمم المتحدة كذلك أن تحدد العديد من الطرق والوسائل التي بواسطتها تستطيع البلدان المتقدمة النمو اتخاذ إجراءات في مجال التخفيف. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تخفض انبعاثاتها كي تتمكن البلدان النامية من التنفس والنمو.

وقد جاء في إنجيل القديس توماس، الذي تم اكتشافه والتحقق منه منذ زمن غير بعيد، أن المباركين هم الفقراء وأن لهم جنة الخلد. وفيما يتعلق بتغير المناخ، يستطيع المرء أن يضيف أن المباركين هم الفقراء لأنه يرجع الفضل إليهم في حماية كوكب الأرض. ولعل الوقت مناسب الآن للأغنياء للقيام بشيء ما في الاتجاه نفسه.

ولا بد من معالجة تغير المناخ في إطار التنمية المستدامة، بدلا من بذل المحاولات لدمجها في المسائل التجارية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ومسائل الهجرة أو المسائل الإنسانية. ونود كذلك أن نحذر من استعمال المناقشات بشأن تغير المناخ للتأثير على العمليات الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة مثل الاتساق على نطاق المنظومة أو الإدارة الدولية لشؤون البيئة.

وبينما يستطيع مجلس الرؤساء التنفيذيين التابع للأمم المتحدة القيام بدور في تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة، نود أن نرى مراقبة أكبر بكثير من جانب الدول الأعضاء.

إن التركيز بصورة أكبر على التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات مثل التكيف من شأنه أن يكون مفيدا. وسيسر الهند أن تتشاطر مع أصدقائنا في العالم النامي الخبرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والقدرات التي بنتها الهند خلال السنين.

والهند مدركة تماما للتحدي الذي يشكله تغير المناخ وما سيكون له من آثار خطيرة علينا جميعا. ومع ذلك، شأننا شأن البلدان النامية الأخرى، لا بد أن نضمن تحقيق تنمية سريعة ومستدامة كي يتمكن ملايين الفقراء من الناس من تأمين حياة أفضل. وهذا حتما سوف يتطلب زيادة في استهلاك الطاقة.

ومع ذلك، ذكرنا أنه حتى ونحن نسعى من أجل التنمية، لن يتعدى نصيب كل فرد منا من انبعاثات غاز الدفيئة في أي مرحلة نصيب الفرد منها في البلدان المتقدمة النمو. إن نصيب الفرد لدينا من الانبعاثات المتمثل في طن واحد في العام هو في المرتبة الرابعة من المعدل العالمي وأن انبعاثاتنا التراكمية التاريخية المتمثلة في ٢٣ طنا هي جزء صغير مقارنة بالـ ١ ١٠٠ طن المنبعثة من العديد من البلدان المتقدمة النمو.

في افتتاح هذه المناقشة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، طلب بلومبيرغ عمدة مدينة نيويورك من الصين والهند أن تقبلا معايير الكفاءة العالمية لاستخدام الطاقة وقال إن سيارات الأجرة في مدينة نيويورك في المستقبل سوف تعمل بالوقود المرن. لقد أغلقنا جميع المصانع المسببة للتلوث حول نيودلهي وتحولت جميع الحافلات وسيارات الأجرة في المدينة إلى استعمال الغاز الطبيعي المضغوط. وهكذا، قمنا بالذي ما زال على نيويورك القيام به.

أما بخصوص الكفاءة في استعمال الطاقة، تبين دراسة أصدرها البنك الدولي مؤخرا أن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ذي الصلة بالوقود الأحفوري لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي للهند مماثل لما في اليابان وألمانيا وأن مصانع الفولاذ والإسمنت والألمنيوم والورق الهندية الأحدث تتمتع بكفاءة في استعمالات الطاقة في الحدود العالمية.

وفضلا عن ذلك، في الفترة الأخيرة أدخلت وزارة العلوم والتكنولوجيا الهندية تكنولوجيا تقوم على تحويل الطاقة الحرارية للمحيطات لتوفير مياه الشرب النقية من مياه البحر بأسعار معقولة.

وتراعي الهند كذلك بشكل كامل مخاوف الدول الجزرية الصغيرة النامية الناتجة عن تغير المناخ وستشارك بقوة في الجهود المبذولة لمساعداتها.

وبسبب ضيق الوقت ولأنني تطرقت إلى هذه المسألة في مناقشات الفريق، وفوق ذلك كله، لأن رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة قدم عرضا مستفيضا بشأن الموضوع يوم أمس، لا أود أن آخذ المزيد من الوقت. لكن، كما قال بحصافة، ”لا يمكن إهمال أية جزيرة“، واقتبس من جون دون، أحد شعراء القرن السابع عشر، الذي كتب أنه لا يمكن لرجل أن يكون جزيرة بمفرده. وبعبارة أخرى، يعتبر التضامن الدولي أمرا حاسما.

وهناك شاعر آخر من القرن السابع عشر، كان معاصرا له، أندرو مارفيل، الذي كتب هذه السطور ”دائما أسمع خلف ظهري عربة الزمان المجنحة تحلق قريبا“. وهكذا، هناك من ناحية مسألة التضامن الدولي؛ ومن ناحية أخرى، ضرورة الاستعجال – وهنا أعتقد أن الأمم المتحدة أقدر من غيرها على التركيز على احتياجات الضعفاء، بلدان أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأيضا على الحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة تمكينية ملائمة مدرجة الآن في جدول أعمال حقوق الملكية الفكرية.

إن الإجراءات التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو لتخفيض انبعاثاتها بصورة كبيرة ومساعدة البلدان النامية بتوفير الموارد المالية والتقنية هي مفتاح النجاح في مكافحة تغير المناخ. وإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة والعالم أن يعملا بصورة مجدية من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حبيب منصور، الممثل الدائم لتونس.

السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يسرني أن أثني على الرئيس لعقده هذه المناقشة المواضيعية عن تغير المناخ، التي من شأنها أن تدعم تنفيذ خريطة طريق وخطة عمل بالي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره الذي يتضمن استعراضا عاما (A/62/644) لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ.

وقبل أن أتناول بعض المسائل التي يعلق عليها بلدي أهمية خاصة، أود أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي أدلى بها ممثلو أنتيغوا وبربودا والكاميرون والجزائر بالنيابة عن كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية والمجموعة العربية، على التوالي.

إن موضوع هذه المناقشة، وهو ”التصدي لتغير المناخ: ما تفعله الأمم المتحدة والعالم“، موضوع شامل يلم بجميع الأخطار التي تمثلها مشكلة تغير المناخ بصفة عامة. كما يتطرق إلى لب قضية التنمية. والتحديات متعددة ومتنوعة. فمنها ذو الطابع المتعدد الأطراف والوطني، الحاضر والمستقبل، الاقتصادي والتكنولوجي، المالي والإنساني، بل والحضاري. وتغير المناخ أوضح دليل على التوسع السريع لظاهرة العولمة غير العادلة. علاوة على ذلك، تثير مسألة تغير المناخ مفارقات كثيرة. فهي تنبئنا، في الواقع، بأن أقل مناطق العالم مسؤولية عن تغير المناخ هي أيضا أشدها ضعفا وأكثرها تعرضا لها، ومن ثم أقلها قدرة على التكيف معها. وليس التكيف مجرد خيار بالنسبة لها؛ بل هو أمر لا غنى عنه للبقاء.

بيد أن الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في التكيف مع هذه البيئة تشكل عائقا إضافيا، وخاصة لأن مواردها بالفعل لا تكفي لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر. ومن ثم، لا يمكن لمكافحة تغير المناخ أن تكون على حساب التنمية. ويقتضي التحدي الذي يمثله تغير المناخ قدرة تكنولوجية على التصدي ومستوى للتنمية الاقتصادية والإنسانية لا تملكهما بلدان كثيرة في الوقت الراهن، وبخاصة أفقر البلدان. ومن الضروري لذلك تعزيز التعاون بجميع أنواعه من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في المجالات الثلاثة الرئيسية، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

وفي هذا الصدد على وجه التحديد تنطبق فكرة المسؤوليات المشتركة مع أنها متباينة، وهي أساس الاتفاقية الإطارية. وتطبيق ذلك المبدأ في الواقع يعني الاستجابة للاختلالات والتباينات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية الموجودة، ولما يتعلق منها بالقدرة على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ في الوقت الحالي والمستقبل.

وقد أتاحت نتائج مؤتمر بالي للمجتمع الدولي اتخاذ خطوة صوب تطبيق إطار وجدول زمني وعملية تفاوضية في هذا الصدد. ويرى وفدي، كشأن كثير من الوفود الأخرى، أن تبقى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي المنطلق الرئيسي لمفاوضات ما بعد كيوتو. ونرى أيضا أن تظل المسائل المتعلقة بالتمويل ونقل التكنولوجيا محتفظة بأهميتها المحورية. وفي هذا الصدد، من المهم تنويع مصادر التمويل وزيادتها لمعالجة التكيف حتى ترقى الجهود المبذولة من خلال الصك المذكور إلى مستوى الاحتياجات والتوقعات.

وقد جعلت تونس، وهي بلد يرتبط اقتصاده في جملة أمور بالمياه والزراعة والسياحة وبساحلها، وكلها تتأثر تأثرا كبيرا بتغير المناخ، حماية البيئة بشكل عام ومكافحة تغير

المناخ بوجه خاص، محورا لسياساتها الإنمائية. ويمثل التكيف الأولوية الوطنية الأولى في تونس. وتحقيقا لتلك الغاية، اتخذت تونس مجموعة كاملة من التدابير المؤسسية والتنظيمية والتكنولوجية. كما أنها اعتمدت خططا بيئية تغطي الصناعة، وآليات المؤشرات المالية في مجال تنظيم الطاقة، والترويج للطاقة المتجددة، وترشيد إدارة النفايات الإيكولوجية، والحد من غازات الدفيئة، وتنمية الغابات، وتحسين نوعية الهواء. وقد بدأت آليات التنسيق على الصعيد الوطني عملها، بفضل الدعم المقدم من شتى الوكالات والصناديق أو آليات التمويل المنشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكولها. إضافة إلى ذلك، يجري بذل جهود أفقية في مجالي التدريب والتوعية.

ورغم ذلك فالجهد الوطني غير كاف رغم ضرورته. ولا يزال الدعم الدولي ومختلف أشكال التعاون، الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، مطلوبة لتعزيز عملية التنمية، ومن ثم مكافحة أخطار تغير المناخ الموثقة أو المحتملة ومنعها.

ومن منطلق التأكيد لقيمة التعاون والتضامن الدوليين، ورغبة في المساهمة في الجهود المبذولة على نطاق العالم لإيجاد طرق إجرائية بديلة للتعاون بشأن مسألة تغير المناخ، ولتعزيز التعاون الدولي في الميادين المالية والتكنولوجية والعلمية، استضافت تونس في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مؤتمرا دوليا في مدينة تونس لتناول موضوع ”التضامن الدولي لحماية أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض من التغيرات المناخية“. وتوجت أعمال المؤتمر باعتماد إعلان ينادي بالتضامن الدولي من أجل حماية أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من الآثار الضارة لتغير المناخ، وخطة عمل تدعو لإقامة مشاريع تعاونية. ويتمشى هذا إلى حد بعيد مع توصيات المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي عقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وينبغي التنويه أيضا بأن إعلان تونس قد اعتمده أيضا مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وختاما، أود أن أقول إن التحديات التي يمثلها تغير المناخ أمر يعني المؤتمر الدولي بأسره. ولن تؤدي مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ إلى نتائج إلا إذا تمت في إطار تحالف عالمي حقيقي يقوم على الاشتراك في المسؤوليات رغم تباينها، وعلى التعاون الدولي في المجالين المالي والتكنولوجي، وعلى مبدأ التضامن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كولين بيك، الممثل الدائم لجزر سليمان.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أعرب عن ملاحظة. نتكلم بحماس عن تغير المناخ، ومع ذلك فهذه القاعة نصف خالية. ويذكّرني هذا بما قاله رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة أمس من أننا نتكلم عن تغير المناخ منذ ٢٠ عاما ومع ذلك فلم يستمع إلينا أحد، لأننا نرفض أن يصغي أحدنا للآخر. وأود الإشارة إلى ذلك لمجرد التنويه.

وأنتقل الآن إلى بياني.

وأود أن أشكر الرئيس مرة ثانية على عقده هذا الاجتماع بشأن تغير المناخ. ويود وفدي أولا أن يعرب عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنغلاديش، باسم أقل البلدان نموا، وممثل غرينادا، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وممثل تونغا، الذي ينتمي إلى منطقتنا، باسم دول جزر المحيط الهادئ. ويود وفدي أن يسهم في هذه المناقشة بصفته الوطنية.

تحيط جزر سليمان علما بتقرير الأمين العام (A/62/644) وتثني على الرئيس والأمين العام لإبقائهما موضوع تغير المناخ نشطا على جدول الأعمال خلال هذا

الشتاء البارد. ويؤكد لهما وفدي دعمنا ونحن نستكشف الحاجة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وارتباطا بالواقع في معالجة تحديات تغير المناخ.

ويدل التقرير على أن حجم تغير المناخ قد تجاوز القدرة الحالية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذه العملية، تراجع داخل المنظومة الأخذ بمبدأ الإنصاف ومراعاة أوجه الضعف. فبعض البلدان تتلقى من الاهتمام أكثر من غيرها. وهذا يدل على أن صغر الحجم نقمة وليس نعمة، لأن المشاريع المطروحة إما أصغر من أن تستحق النظر أو تفوق تكلفتها حدود الاستطاعة. وهكذا تترك البيئات الهشة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا لتواجه عبء الاحترار العالمي بكامل ثقله. إننا نتوقع من الشركاء أن يأخذوا ذلك بعين الاعتبار، وهنا أشكر جميع الذين ساعدونا، بما في ذلك إيطاليا، على وضع الترتيبات الخاصة والمباشرة مع الدول الجزرية في المحيط الهادئ، وندعو الآخرين إلى الاحتذاء بهم.

لقد أصبح تغير المناخ بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا أمرا لا مفر منه. وتغير المناخ والتنمية المستدامة والفقر أمور مترابطة فيما يخص بلدان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، كما ذُكر في العديد من البيانات التي أُدلي بها قبل هذا البيان. ويرى وفد بلدي أن التقرير لا ينظر بالتفصيل في الروابط القائمة بين الدول والأمم المتحدة ولا يذكر الدول الأعضاء التي للأمم المتحدة وجود محدود فيها أو ليس لديها أي وجود.

إن معظم هيئات الأمم المتحدة ليست لديها مكاتب إقليمية أو دون إقليمية، وهذا الغياب يفضي إلى شراكة ضعيفة ومنقوصة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وهناك أيضا إخفاق في إجراء مناقشات على الصعيد الهيكلي لمسألة الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يتيحها تغير المناخ، بما في ذلك المبادرات المالية والتكنولوجية من أجل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي التكيف والتخفيف.

ويرى وفد بلادي أنه لا يوجد في الوقت الحاضر توجه واضح بشأن الكيفية التي ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى بها للتحديات المباشرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتغير المناخ. إن لديها الأدوات الملائمة لتوفير الدعم التقني والبيانات التحليلية، ولكنها غائبة عندما يتعلق الأمر بالأنشطة الميدانية. فهناك الآن هجرة داخلية في الجزر المنخفضة، وخاصة في بلدي، جزر سليمان، ولم يلق ذلك الأمر شيئا من الاهتمام.

إن عدم وجود وكالة مركزية في الأمم المتحدة مختصة بتغير المناخ هو أيضا مبعث قلق لوفد بلادي. وفي حين أن لدينا اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لا تزال لدينا مجرد أمانة للاتفاقية. إننا بحاجة إلى أمم متحدة أقوى لتضمن تنفيذ الالتزامات والقرارات الدولية المتفق عليها ودون تقصير. ويود وفد بلادي أن يعيد تأكيد الموقف الذي عبرنا عنه خلال مناقشة مجلس الأمن بشأن تغير المناخ العام الماضي في شهر نيسان/أبريل، والذي مفاده أنه يتعين علينا أن نضع تغير المناخ على قدم المساواة مع القضايا الأمنية الأخرى.

وتود جزر سليمان أيضا أن تسجل رأيها المتمثل في أن الحكومات الآن مثقلة بعبء كثرة التزامات الإبلاغ عن تغير المناخ بسبب العدد الكبير من الاجتماعات التي تعقد بشأن هذا الموضوع. وسيكون من المفيد أن تنضوي جميع قضايا تغير المناخ والبيئة في إطار تنظيم من النوع المظلي يكون الغرض منه الحفاظ على طريقة منسقة وفعالة للتعامل مع هذه القضية. وسيضمن ذلك عدم التخلي عن أي بلد بسبب عدم مراعاة احتياجاته الخاصة.

ويهنئ وفد بلادي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بقيامهما بتدريب موظفيهما على شؤون تغير المناخ، ويأمل الوفد من وجود موظفين أكثر تنوعا في الأمم المتحدة أن يعزز تواصلها مع أعضائها وأن يزيد من إدراك التحديات التي تواجهها جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة على السواء.

وتود جزر سليمان أن ترى التقرير يذهب إلى أبعد من ذلك ليناقش البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والمحدودة والمملوكة للأجانب والتي لديها قطاعات خاصة صغيرة. إن جزءا كبيرا من المجتمع المدني المنظم في بلدنا ممول من الخارج. وغالبية الدول الأعضاء الأكثر ضعفا تعيش على هامش النظام الدولي.

ويحدونا الأمل هنا في مقر الأمم المتحدة في إمكانية تعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لشعبة التنمية المستدامة ومكتب الممثل السامي بغية معالجة قضايا تغير المناخ في تفاعلهما مع أقل البلدان نموا. وينبغي لهذه المكاتب أن تكفل تنفيذ الأطر المتفق عليها دوليا والتي تحدد الحالة الخاصة لكل من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا في كل نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبدون هذه الإجراءات سيظل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعيد المنال.

وبالنظر إلى التحديات المذكورة آنفا فإن هذه الجلسة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والتابع لمنظومة الأمم المتحدة تتيح الفرصة لتغيير نهجها وتمكين الأمم المتحدة من أن تفعل أكثر وأن تنجز بشكل أسرع وأن تكون أكثر اتساقا في التصدي لتحديات تغير المناخ.

يجب أن ندعم خارطة طريق بالي من خلال ترجمة الالتزامات الحالية إلى أفعال. إن ما يهم هو التنفيذ والتزامات التنفيذ التي تعهدت بها على وجه الخصوص أطراف المرفق الأول. وينبغي أن نحاول تجنب الوصول إلى الوضع الذي نقبل فيه بالفعل فكرة أن يكون الموت مقبولا، لمجرد أننا نفتقر إلى العمل الجماعي.

ويجب علينا أيضا أن نحاول الحفاظ على تعددية الأطراف من خلال دعم الآليات المنشأة. ومن المؤسف أن نرى بعض الشركاء يمولون مؤسسات أخرى متعددة الأطراف بدلا من الآلية التي اتفقنا عليها في بالي. إن نجاح بروتوكول مونتريال يعطي الأمل في إمكانية تهيئة عالم أنظف يتوفر قيادة قوية من أطراف المرفق الأول.

وكما أشار خطاب الرئيس يوم الاثنين، إن اتخاذ الإجراءات التصحيحية سيكلف العالم ١ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي السنوي. يجب علينا أيضا أن نبحث في الأصول والتكنولوجيا الموجودة لدى الأمم المتحدة وأن نسخرها لأداء الدور الثنائي المتمثل في تنفيذ الولاية الحالية والقيام بوظائف التصدي لتغير المناخ. وأقول هذا لأن لدينا تكنولوجيات مثل تلك المتوفرة في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي يمكن استخدامها في نظام للإنذار المبكر. وهكذا، توجد تكنولوجيا متاحة بالفعل، وبما في ذلك السواتل التي يمكننا استخدامها في تقييم سلامة بيئتنا.

أختتم بياني باقتباس بعض العبارات من خطاب قبول الأمين العام لمنصبه: ”إن المقياس الحقيقي لنجاح الأمم المتحدة ليس حجم وعودنا ولكن حجم منجزاتنا لمن هم في أشد الحاجة إلينا“. يجب أن يكون هذا هو المبدأ التوجيهي للأمم المتحدة في تصديها لتغير المناخ. إنه يمثل نقطة انطلاق وإحساسا بالغاية لدى مؤسستنا النبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة بيرغانيم إيتيموفا، الممثلة الدائمة لكازاخستان.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): تتيح لنا نتائج البحوث الحديثة أن نفترض أنه، إلى جانب الخطر النووي، يواجه عالمنا اليوم التحدي المتمثل في تغير المناخ. إن تغير المناخ على الأرض لا يعترف بحدود الدول، ولا يعتمد على عوامل وطنية أو سياسية أو دينية.

وتشيد كازاخستان بالدور القيادي للأمم المتحدة في التعامل مع قضايا البيئة وتغير المناخ على الصعيد العالمي. إن سلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي عقدت في عام ٢٠٠٧ تبرهن على إصرار المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير للتصدي لهذا التحدي الراهن الذي يواجهنا جميعا وتخفيف الآثار المترتبة عليه.

ولقد تجلى هذا الإصرار بشكل أكبر في مداولات الدول الأعضاء التي أدت إلى خارطة طريق بالي. ونحن نعرب عن أملنا في أن تتوصل الأطراف إلى حل وسط بشأن جميع المنازعات وأن تتوصل كما ينبغي إلى اتفاق دولي بشأن برنامج إطاري فعال لفترة ما بعد عام ٢٠١٢.

أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الذي يتضمن تقييما شاملا للحالة (A/62/644)، ويتضمن لمحة عامة عن أهم المبادرات والمساهمات من جميع منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة تقريبا من أجل مكافحة تغير المناخ.

ويرحب وفد كازاخستان باقتراح الأمين العام لاتخاذ تدابير حاسمة تهدف إلى إبطاء أو منع تغير المناخ لصالح التنمية المستدامة. ونعتقد في هذا الصدد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بالوساطة لتوفير المساعدات الضرورية للبلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا المبتكرة وذلك من خلال المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية. ومن شأن هذه التدابير أن تحفز على تطوير تكنولوجيات نظيفة وتوفير فرص عمل جديدة.

ورغم أن كازاخستان لم تنته بعد من عملية تصديقها على بروتوكول كيوتو، فإنها تسهم إسهاما كبيرا في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. وذكر الرئيس نور سلطان نزاياييف، رئيس كازاخستان، في خطابه السنوي، أن البلد سيركز جهوده على الأخذ بالتكنولوجيات التي توفر الطاقة والنظيفة بيئيا. وناشد أيضا المواطنين والأعمال التجارية في كل أنحاء البلد العمل على الاقتصاد في استعمال الكهرباء.

وعلى الرغم من نمو الصناعات في البلد، انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة من الأنشطة الصناعية من ٤,٧ مليون طن في عام ١٩٩٠ إلى ٣ ملايين طن في عام ٢٠٠٦. ونخطط لأن نخفض بحلول عام ٢٠٢٤ انبعاثات الكربون لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ثلث مستواها الحالي، ولأن نزيد أيضا استخدامنا لمصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الريحية، والطاقة الحرارية الأرضية بعامل مضاعف قدره على الأقل ٢٥٠.

وسيبدأ نفاذ التراخيص الإيكولوجية وحصص الانبعاثات الإقليمية في بلدي في عام ٢٠٠٨، وفقا للممارسة الدولية. وسننشئ علاوة على ذلك، من أجل تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، آلية للاتجار بالحصص في عدد من الصناعات.

ويؤيد وفد كازاخستان الوثائق المعتمدة بشأن تخفيض الانبعاثات من إزالة الغابات وتردي الغابات الاستوائية، المسؤولين عما يصل إلى ٢٠ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في العالم.

وبدأ في كازاخستان مشروع برعاية رئيس الدولة يسمى ''البلد الأخضر''، ويحظى هذا المشروع الآن بكامل دعم مجتمعنا على جميع مستوياته. ويجري، من خلال ذلك البرنامج، زرع الملايين من الأشجار كل عام، ووضعنا تدابير

فعالة فيما يتعلق بالوقاية من حرائق الغابات ومكافحة الإزالة غير المشروعة للغابات. وثمة عنصر مميز في المبادرة، هو المشاركة النشطة من جانب الشباب. والهدف منها هو تعزيز وجود موقف إنساني نحو البيئة عن طريق إيجاد روح وطنية تقوم على أساس من الأخلاق والتوعية الوطنية للأجيال الجديدة. ونقترح، في ذلك الصدد، أن تطلب الأمم المتحدة من الأجيال الشابة في العالم الاضطلاع بدور قيادي في تحضير البيئة، وبهذا تقدم إسهامها في التصدي لتغير المناخ.

ويؤيد وفدي تمام التأييد إقامة شراكات بين الحكومة، والقطاع الخاص، والأمم المتحدة فيما يتعلق بالأعمال الرامية إلى معالجة مسألة تغير المناخ. وفي الاجتماع المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي لمجلس المستثمرين الأجانب الذي هو حلقة اتصال بين الدولة والأعمال التجارية – أوصت قيادة كازاخستان المستثمرين الأجانب بتركيز أعمالهم على برامج التنمية المستدامة في بلدي بتنفيذ استراتيجيتنا للإنتاج النظيف. وتمثلت أول مهمة في ذلك العمل في اقتراح تنظيم منافسة بين شركات النفط للحصول على شهادات الدولة ”للنفط الأخضر“ لأفضل المنجزات في ميدان الحماية البيئية، وهذا يمكن أن يصبح مثالا مفيدا يُقتدى به.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إيزابيل ف. بيكو، ممثلة موناكو.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس كريم على تنظيم هذه المناقشة التي علمتنا، منذ أول يوم فيها، دروسا هامة عن التعاون العالمي في مكافحة تغير المناخ.

وكلنا ندرك تمام الإدراك اليوم الحاجة الملحة إلى التغلب على ذلك التحدي، لأننا نعلم أن المستقبل يمكن أن يصبح أكثر قتامة عما تنبأ به التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ويبدو جليا أن النهج الذي يجب أن نتبعه ينبغي أن يسعى إلى التوفيق بين تغير المناخ والتنمية. وهذه ليست مسألة بذل جهود متناسقة فحسب، وإنما هي أيضا قضية مسؤولية ومساواة وتضامن.

ومن المؤسف أن أشد البلدان فقرا في العالم، التي تتسبب في أقل قدر من غازات الدفيئة هي أكثر البلدان تضررا بالاحترار العالمي وأقلها قدرة على مكافحته. وبناء القدرات أداة أساسية الأهمية لكفالة بذل جهود فعالة في مجالي التخفيف والتكيف.

وفيما يتعلق بسياسة موناكو للتعاون الدولي، فإنها تساعد على تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية، وبخاصة فيما يتصل برصد تلوث الهواء، ومكافحة التصحر، وحفظ إمدادات المياه والغابات.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أعرب سمو الأمير ألبرت الثاني عن التزامه للبلد بوضع أهداف واضحة للحكومة في مجال انبعاثات الكربون. وبناء على ذلك، اعتُمدت تدابير طوعية في جميع جوانب الحياة في الحضر، وبخاصة في مجالي النقل والبيئة.

وكما أوضحنا من قبل، إن تناسق وفعالية جهودنا في المستقبل في الاستجابة لتحديات تغير المناخ يجعلان من الضروري أن نقيم شراكات تقليدية ومبتكرة على حد سواء. ونرى أن هناك إمكانية لإقامة شراكات مع القطاع الصناعي الخاص، ولا سيما في قطاع الطاقة المتجددة. ونحن في موناكو نولي اهتماما خاصا لكل ابتكار ومبادرة في ذلك الميدان.

وتقدم مؤسسة الأمير ألبرت الثاني، التي أطلقها الأمير ألبرت شخصيا في الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي، الدعم للعديد من المشاريع في هذا المجال، وبخاصة الجهود المتصلة بالجيل الثاني

من الوقود الحيوي والاستفادة من استخدام الغاز الحيوي. ومن المستصوب، في ذلك الصدد، أن تعزز الحكومات والأمم المتحدة الشراكات مع أوساط الأعمال الخيرية. فالقوة الاقتصادية لتلك المجموعة قوة هامة، غير أنه لا يُكرس من مواردها قدر يُذكر لمكافحة تغير المناخ.

وينبغي دعم وتعزيز صندوق التكيف الذي يعمل في إطار مرفق البيئة العالمية. وينبغي أيضا زيادة السعي إلى استخدام آليات التنمية النظيفة، مع كفالة ألا يؤدي الطابع التشغيلي والتقني المعقد لهذه الآليات إلى إعاقة تنفيذها.

وأخيرا، نتطلع مع الاهتمام إلى مشروع القرار الذي سيعرضه الميسّران، سفير المكسيك وسفير سويسرا، بشأن مسألة اتباع نظام دولي جديد للإدارة الإيكولوجية. ولا يمكنني، في ذلك الصدد، أن أختتم كلمتي دون أن أشير إلى الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/منتدى البيئة الوزاري العالمي، التي ستُعقد في موناكو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير، ويسر حكومة الإمارة أن ترحب بالوفود العديدة المشاركة على المستوى الوزاري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فيتالي شيركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي.

السيد شيركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تتسم الحالة الدولية اليوم على نحو متزايد بتعاظم إدراك المجتمع الدولي للتحديات الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ العالمي وضرورة اتخاذ إجراءات مشتركة للتصدي لها. وما برحت روسيا تشارك بانتظام وبنشاط في عملية المناخ العالمية. وطالبنا في كل مراحل هذه العملية باستمرار بأن تعزز جميع البلدان بدون استثناء جهودها في هذا المجال.

ونرحب في ذلك الشأن، بجهود الأمين العام والرئيس الحالي للجمعية العامة لعقد مناقشة مواضيعية غير رسمية لإلقاء نظرة عامة على الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتغير المناخ، التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور الأمم المتحدة بصفتها الأداة الرئيسية لتنسيق التعاون الدولي بشأن تغير المناخ، في ضوء الدافع الإيجابي الذي وفرته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المعقودة مؤخرا، والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو المعقودة في بالي في الفترة من ٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ونقدر عظيم التقدير النتائج التي توصل إليها اجتماع بالي – وأولها اعتماد خطة عمل بالي بتوافق الآراء. وتقضي تلك الخطة بإجراء مفاوضات شاملة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في سياق الاتفاقية الإطارية للاتفاق على نظام دولي لما بعد كيوتو بشأن التعاون فيما يتصل بالمناخ يبدأ نفاذه في عام ٢٠١٢.

ومما له أهمية أساسية أيضا أن اجتماع بالي أكد من جديد الأهمية العليا للاتفاقية الإطارية بصفتها الآلية العالمية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة عند مستوى مأمون للجنس البشري والمحيط الحيوي. ويمكن إلى حد كبير تيسير بلوغ ذلك الهدف العالمي عن طريق الاستخدام الأنجع لإمكانات منظومة الأمم المتحدة بأسرها التي يُضطلع في داخلها بأعمال مستمرة ومتنوعة في ذلك المجال في إطار ولايات أجهزة ووكالات المنظمة.

وتهدف المقترحات المتضمنة في تقرير الأمين العام (A/62/644) إلى استعراض أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال واستخدامها على النحو الأمثل. وفي رأينا أن العديد من هذه المقترحات جدير باهتمام حقيقي ودراسة متأنية.

وفضلا عن ذلك، فإننا نرى من المنطقي أن نحاول تنظيم العمل بشأن المناخ مستقبلا في إطار منظومة الأمم المتحدة على أساس المجالات الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وهي التكيف، والحد

من الآثار، والتكنولوجيا، والتمويل، بما في ذلك بصفة خاصة قطاعات الطاقة والنقل والصحة.

إننا نعتقد، إذا وافق جميع المشاركين في عملية المناخ، أن التدابير المعتمدة وفقا لذلك يمكن أن تحدث أثرا تآزريا كبيرا وأن تصبح عنصرا مكملا هاما في الاستراتيجية العالمية العامة للتصدي لتغير المناخ.

ومن ناحيتنا، نود أن نشير إلى المقترحات بشأن تعزيز قدرات البحث العلمي في مجال تغير المناخ، وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة على المستويات القطاعية والمواضيعية على أساس الهيئات القائمة، مثل هيئات الأمم المتحدة بشأن الطاقة والمياه والمحيطات، وتنفيذ تحليل شامل للروابط بين أنواع الوقود الأحيائي والأمن الغذائي، وتعزيز دور النظم الإيكولوجية للغابات في عملية المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبلي عولهي، الممثل الدائم لجيبوتي.

السيد عولهي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدي، ونشكر الأمين العام على مبادرتكم بعقد مختلف المؤتمرات والأحداث والمناقشات المواضيعية المتصلة بتغير المناخ خلال العام الماضي، وعلى التنسيق الوثيق بشأنها. إن كل يوم جديد يشهد تزايدا في الوعي العام بالنتائج الملحة والحتمية لتغير المناخ، وبالتحديات أمام التنمية المستدامة التي نواجهها حاليا.

وفي أيلول/سبتمبر، أكد الحدث الرفيع المستوى التزام الدول الأعضاء بالتصدي الفعال لتغير المناخ، ومهد السبيل لخطة عمل بالي في كانون الأول/ديسمبر، تلك الخطة التي تبرز الحاجة الأساسية للشروع في مفاوضات لعقد اتفاق عالمي شامل قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وحددت الخطة هذه مجالات العمل الرئيسية، وهي التكيف، والحد من الآثار، والتكنولوجيا، والتمويل.

وفي أعقاب ذلك، أصدر الأمين العام تقريرا شاملا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وكان عنوان التقرير ”استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ“ وحيث سلم بالدور المركزي لهذه المنظمة في التصدي لهذا التحدي العالمي. والموضوع الرئيسي لهذه المناقشة: ”الأمم المتحدة والعالم يعملان لمواجهة تغير المناخ“ لا يأتي في الوقت المناسب فحسب، بل يمثل موضوعا ذا صلة وثيقة.

وفي حقيقة الأمر، تسعى المناقشة الحالية جاهدة إلى تهيئة الظروف للشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن تغير المناخ، بينما تأتي الأمم المتحدة في صدارة تنسيق الإجراءات المتخذة من جانب جميع أصحاب المصلحة بغية تعزيز الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

ولذلك، فإن الأمم المتحدة، بشكل مباشر وغير مباشر، ومن خلال أنشطة الترويج والمؤتمرات والاتفاقيات والأحداث والمناقشات، أصبحت قوة رئيسية لا غنى عنها في تسليط الضوء على التحدي المتعدد الأوجه لتغير المناخ. والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، قد جلب للأمم المتحدة استحقاقا لا يقدر بثمن، حيث أنه كشف الحقيقة التي لا مفر منها، وهي أن تغير المناخ وتلوث الغلاف الجوي أصبحا أمرا واقعا، ولا بد من معالجتهما بصورة كاملة بغية عكس اتجاه آثارهما السلبية.

وكلما سمحنا لمصدر التلوث الرئيسي، ثاني أكسيد الكربون، بأن يتخلل الغلاف الجوي، زاد تردي الهواء والمناخ والبيئة. وعلينا أن نسيطر على هذا التردي، بل وأن نعكس مساره أيضا. ولا بد من فرض قيود إلزامية. وعلى الأمم المتحدة أن تثابر في التأكيد على أن هذه الأخطار ناجمة عن أنشطة الإنسان، وأنها حقا من صنع بني البشر.

وفيما يتجاوز الآثار المادية والبيئية التي يسببها الاحترار العالمي، فإن تغير المناخ ستكون له آثار كبيرة على

السلم والأمن الدوليين، والهجرة، ونقص الموارد، بالإضافة إلى ما سينجم حتما عن ذلك من أزمات إنسانية. وفضلا عن ذلك، ووفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن وتيرة التردي العالمي الناجم عن انبعاث غازات الدفيئة وتغير المناخ الناجم عنها قد فاقت التوقعات، إذ أن جليد البحار المتجمدة والأنهار الجليدية آخذ في الذوبان بسرعة أكبر، ومستوى سطح البحار في العالم آخذ في الارتفاع بسرعة فاقت التصور.

وكما أشار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وأكد باستمرار، فإن أفريقيا ستكون القارة الأكثر تضررا بفعل تغير المناخ، إذ أنها تعاني من شح المياه، وفشل المحاصيل، والهجرة الاضطرارية، والجفاف والفيضانات وموجات الحر الشديد، وتضاؤل الثروة الحيوانية. وكما قال الأمين العام، السيد بان كي - مون ”في أغلب الأحيان، أينما نحتاج إلى المياه، فإننا نجد البنادق بدلا منها“.

هذا هو العالم الذي نعيش فيه، وعالم يسوده الخلل في ترتيب الأوليات، والفرص الضائعة وإهمال التنفيذ.

ومن الأرجح أن العالم النامي سيجد نفسه مضطرا إلى التركيز بشكل رئيسي على التكيف مع آثار تغير المناخ. أما تخفيف الآثار، والتكنولوجيا، والتمويل، مع أنها جزء من عملية التصحيح، فلن تكون من مواطن القوة في العالم النامي لسبب واضح، هو أنه يفتقر إلى الموارد في كل من هذه المجالات.

والتكيف بحد ذاته يتطلب تغيرات واسعة النطاق وعالية التكلفة. وربما تكون بعض عمليات التكيف متواضعة وتحتاج إلى تقنية بسيطة. ولكن رحيل السكان والهجرة، ومعامل تحلية المياه، وعمليات التأقلم المتعلقة بالنباتات والمحاصيل، وإعادة البناء، وتعزيز الهياكل الأساسية أو نقلها إلى أماكن جديدة، والتي تشكل جميعها جزءا من العملية، فلن تكون منخفضة التكلفة.

ولمكافحة انبعاثات غاز الكربون وما ينشأ عنها من تلوث، سيتعين علينا تطوير مصادر بديلة للطاقة النظيفة والموثوق بها ويمكن احتمال تكلفتها كيما يستخدمها السكان في كل مكان. ويتعين على الأمم المتحدة أن تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار جهود البحث والتطوير، بما في ذلك التدريب ونقل التكنولوجيا.

وستكون مسألة التمويل في صميم معظم هذه التدابير. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قناة للمعلومات في جميع مجالات مراقبة الانبعاثات والحد من تلوث الغلاف الجوي. وينبغي تطوير البرامج وإيجاد التمويل لها والتسليم بالحاجة إلى تصميم مشاريع ملائمة.

وفي مجال التمويل، لا ينبغي إغفال الدور الأساسي الممكن للمشاركة في الاستثمار والإدارة. وينبغي تنظيم المشاريع المشتركة كلما تسنى ذلك. كما ينبغي ألا يكون هناك أي تردد بشأن تلك الترتيبات في ظل مشورة الأمم المتحدة وتحت إشرافها، وخاصة حينما لا تتوفر بدائل كثيرة.

وكما شهدنا في مؤتمر بالي، الذي انبثقت عنه خطة عمل بالي، وحيث أن احتياجات التكيف تختلف من مكان إلى آخر، فمما لا شك فيه أنه يجب زيادة الموارد المتاحة لتحقيق التكيف.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة جاهزة وأن تكون لديها طائفة واسعة من الأهداف الاستراتيجية. وربما يكون دورها الأساسي أن تعمل بوصفها مركزا للاتصال والتنسيق ومصدرا رئيسيا للمعلومات غير المتحيزة والتي يمكن أن يعول عليها، ومنسقا مشجعا وداعية إلى اتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ. وسيحتاج الجمهور إلى صورة مستنيرة وموضوعية ودقيقة لما يجري عمله بغية التكيف مع تغير المناخ، ومع ما يلزم اتخاذه من الإجراءات الضرورية للحد من ذلك التغير وعكس مساره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سافيور ف. بورغ، الممثل الدائم لمالطة.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالانكليزية): لقد وصف رئيس الجمعية العامة تغير المناخ بأنه بلا ريب التحدي الأكبر الذي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين. ووصف الأمين العام تغير المناخ بأنه ”أحد التهديدات الأكثر تعقيدا والمتعددة الأوجه والأخطر التي يواجهها العالم“.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، سلم رؤساء دولنا وحكوماتنا وأكدوا أن تغير المناخ يحدث الآن فعلا وسببه النشاط الإنساني إلى حد كبير. وفي حقيقة الأمر، كانت الجمعية العامة قبل ٢٠ عاما قد اعتبرت تغير المناخ شاغلا عاما للبشرية.

وما زال إسهام الرئيس على نحو فعال في هذه المسألة ذات الأولوية في جدول الأعمال الدولي يؤكد أن الجمعية العامة، مثلما أشار إلى ذلك عن حق في ورقته للمعلومات الأساسية، هي المحفل المناسب لمناقشة تحدي تغير المناخ على نحو شامل، وبالتالي، يمكنها أن تدعم إجراء المفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وتؤيد مالطة البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما يرحب وفد بلدي بإجراء هذه المناقشة المواضيعية، لا سيما وأنها تنعقد بعد مؤتمر بالي ببضعة أسابيع.

ولأن الاتفاقية الإطارية يجب أن تكون المحفل المركزي للتفاوض، فعلى منظومة الأمم المتحدة برمتها أن تضطلع بدور داعم قوي. وهنا، أود أن أُذكِّر بالاقتراح الذي قدمه رئيس وزراء مالطة خلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي. فمن هذه القاعة، دعا جميع المؤسسات الدولية إلى اتباع نهج أكثر اتساقا وتنسيقا لمعالجة مسألة تغير المناخ وعواقبه. كما أشار رئيس وزراء مالطة إلى وجوب أن تتخذ جميع الأطراف الفاعلة المنخرطة في الحد من أخطار المناخ موقفا موحدا بشأن استراتيجية وخطة عمل لتعزيز قدرة البلدان المتضررة على بناء قدراتها لمواجهة آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وبالتالي، يسر وفد بلدي أن تقرير الأمين العام (A/62/644) بشأن الاستعراض العام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ لا يشير إلى ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة فعلا من أنشطة عديدة فحسب، بل يقر أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به النظام المتعدد الأطراف في دعم منظمتنا للمفاوضات الجارية في إطار الاتفاقية الإطارية. وعلاوة على ذلك، تؤمن مالطة بأن إحدى أقوى الرسائل المنبثقة عن التقرير تكمن في التجاوب مع تصريح الأمين العام، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بوجوب أن ننظر أيضا في حالة بيتنا ومفهوم العمل ككيان واحد، الأمر الذي قد يكون حاسما لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي على نحو موحد لهذا التحدي الخطير المتمثل في تغير المناخ.

ونلاحظ أيضا من خلال البيانات الخطية المقدمة من أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن للأمم المتحدة القوة الجماعية، بل وينبغي أن تكون كذلك، من أجل الاضطلاع بمواجهة تغير المناخ والإسهام في التصدي له. وترحب مالطة بالجهد الذي بذله المجلس كمرحلة أولى في تحديد مجالات العمل الأساسية ووضع هيكل للتنسيق الفعال في منظومة الأمم المتحدة. ويرى وفد بلدي أن المجلس يمكن أن يحقق أكثر من ذلك من خلال تقييم فعالية منظومة الأمم المتحدة وما تخصصه من موارد مالية، فضلا عن تقييم إسهام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في معالجة تغير المناخ.

وقد أفضت نتائج مؤتمر بالي الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر إلى شعور بالإلحاح والملكية. وعلى الدول

الأعضاء الآن أن تترجم البيانات البليغة التي أدلى بها زعماء العالم إلى إجراءات هادفة وملموسة، من أجل التصدي بصورة مستدامة وفعالة لما يحدثه تغير المناخ من آثار سلبية، على النحو الذي أكده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والاستنتاجات العلمية الهامة الواردة في تقرير التقييم الرابع للفريق، الصادر عام ٢٠٠٧. وبرنامج عمل بالي يعطينا الأمل في أن المجتمع الدولي برمته سينخرط في استجابة فعالة وطموحة لتغير المناخ، بما في ذلك اتخاذ إجراءات بشأن التكيف، والتخفيف، والتكنولوجيا، والتمويل، مع مراعاة أن أولى الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو سينتهي العمل بها عام ٢٠١٢. وفي ذلك السياق، تتشرف مالطة وتعتز بأن السيد مايكل زميت كوتاجار، سفيرها المعني بتغير المناخ، تم اختياره نائبا للرئيس، ثم رئيس تلك المفاوضات الحاسمة والهامة بشأن الصك الذي سيخلف بروتوكول كيوتو.

ولدى التصدي لذلك التحدي، اتفق جميع أعضاء الأمم المتحدة على العمل في شراكة، والإسهام من خلال المسؤوليات المشتركة لكن على نحو متفاوت، وحسب قدراتهم الخاصة. وعلى غرار العديد من الدول الجزرية الصغيرة المعرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، فإن مالطة على وعي بجسامة التحديات الماثلة أمامها. فالدول الجزرية الصغيرة مثل مالطة تقع تحت رحمة تغير الظروف المناخية، التي تؤثر فعلا على حياتها اليومية. وتتعرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول إلى تهديد دائم. وإيلاء الأولوية للتكيف، والتسليم بأهمية بذل جهود للتخفيف على الصعيد العالمي – في إطار هدف طويل الأمد لتخفيض مستويات انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة إلى ما دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠، ودعمه باستحداث التكنولوجيا ونشرها – أمور تشكل، على أقل تقدير، العناصر الأساسية لتطلعاتنا.

وقد التزمت مالطة، بقدراتها المحدودة، بالعمل في إطار الاتحاد الأوروبي، وخارج نطاقه، بغية اتخاذ تدابير للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من حدتها. ومالطة كعضو في الاتحاد الأوروبي، أيدت التزام الاتحاد بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بما لا يقل عن نسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ قياسا إلى عام ١٩٩٠.

ومن الناحية العملية، اتخذت مالطة مبادرات لتسليط الضوء على الطابع الملح للمسائل المتعلقة بتغير المناخ، تكمل بها عمل المؤسسات الدولية. ففي الأسبوع الماضي تحديدا، نظمت مؤسسة ديبلو، وهي مشروع مشترك بين مالطة وسويسرا، بمالطة، أول مؤتمر دولي على الإطلاق يتناول الدبلوماسية المعنية بتغير المناخ. وأقر المؤتمر بأن، تغير المناخ وإن كان مسألة عالمية بالضرورة، إلاّ أن الاضطلاع بدور ريادي في معالجة هذه المسائل ليس من مسؤولية الدول فحسب، بل والأطراف الفاعلة مثل المجتمع المدني، ودوائر المال والأعمال، و الأوساط الأكاديمية. وبتركيز المؤتمر بصورة كبيرة على بناء القدرات، ومناقشة النهج التقليدية والإبداعية المستخدمة في الدبلوماسية المعنية بتغير المناخ، فقد تناول احتياجات التدريب وغيرها من احتياجات الدول الصغيرة والأطراف الفاعلة الأخرى التي لا يمكنها أن تشارك بالكامل في الدبلوماسية المعنية بتغير المناخ، بسبب مواردها المالية أو البشرية المحدودة.

وثمة مبادرة أخرى، ستطلقها مالطة في تموز/يوليه القادم تقضي بتنظيم حلقة دراسية صيفية بشأن القوانين والسياسات المتعلقة بتغير المناخ تقام بجامعة مالطة. وسيكون الهدف الرئيسي منها هو دراسة العوامل المترابطة التي تؤثر في القوانين والسياسات المتعلقة بتغير المناخ، فضلا عن مختلف القطاعات التي ستتضرر بشكل بالغ جراء أي تدابير يتم اتخاذها للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها. كما ستمكن المدرسة الصيفية من إبراز ومناقشة المسائل

القانونية والسياسية التي لم تتبلور بعد أو لم تعالج حتى الآن. وسيوجه السيد مايكل فريندو، وزير خارجية مالطة، والأستاذ خوانيتو كاميليري، عميد جامعة مالطة، بصورة مشتركة، رسالة لدعوة جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في مبادرة المدرسة الصيفية.

وبالأمس، أعرب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، في البيان الختامي الذي اعتمد في اجتماعهم الوزاري الذي عقد في مالطة، في جملة أمور، عما يساورهم من شواغل إزاء عواقب تغير المناخ. واعتبروا أنه من واجب الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية حيال شعوبهما مكافحة الاحترار العالمي. وبتلك الروح اتفقوا على تكثيف التعاون من أجل معالجة هذه المسألة بصورة تؤدي إلى تعزيز التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. واتفق الوزراء على تعزيز التعاون والحوار بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الطاقة النظيفة والمتجددة، بالاقتران مع تعزيز التنمية المستدامة ضمن الأطر القائمة.

كما تتطلع مالطة إلى العمل مع دول أعضاء أخرى للنظر في الكيفية المثلى التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، أن تتصدى بصورة جماعية لتغير المناخ، الذي يمثل المسألة الأساسية في الدورة الحالية للجمعية العامة. وما زال تنظيم هذين اليومين من المداولات يزكي إرادة الأغلبية الساحقة من الدول لمواجهة تغير المناخ ودعم عملية المفاوضات الجارية على سبيل الاستعجال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، اسمحوا لي أن أقول إن زملائي في الأمانة العامة قد أبلغوني بأن لدينا ٦٤ متكلما آخرين. ومرة أخرى، أرجو من الأعضاء أن يحرصوا على قاعدة عدم تجاوز الخمس دقائق، متى كان ذلك ممكنا.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فانو غوبالا مينون، الممثل الدائم لسنغافورة.

السيد غوبالا (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يشكل تغير المناخ التحدي البيئي العالمي لعصرنا. وسنغافورة كجزيرة صغيرة، تتعرض لآثار تغير المناخ. ونحن نتخذ خطوات فورية لمواجهة ذلك التحدي، غير أن تغير المناخ مسألة عالمية تتطلب حلولا وإجراءات على الصعيد العالمي. واستجابة العالم على نحو جماعي ستحدد مدى نجاحنا في معالجتها.

إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ محفل رئيسي للأمم المتحدة لمناقشة مسألة تغير المناخ. وكان بروتوكول كيوتو محاولة هامة بذلها العالم لبداية التصدي للمشكلة. ولكن يتعين علينا، ونحن نتطلع قدما إلى المستقبل، إعداد إطار عمل ملموس وفعال لما بعد عام ٢٠١٢. وينبغي أن يتضمن إطار العمل هذا العناصر التالية.

أولا، ينبغي أن يجسد هذا الإطار مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. فالحقيقة هي أن البلدان المتقدمة النمو مسؤولة عن الجزء الأعظم من انبعاثات غازات الدفيئة في الوقت الراهن وفي ما مضى. ولذلك، من الواضح، إن عليها التزام بأن تقوم بدور رائد فيما يتصل بالحد من الانبعاثات. ويتعين عليها أيضا أن تساعد البلدان النامية على معالجة المشكلة وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا أو تقديم حوافز مالية. ومن جهة أخرى، يتعين على البلدان النامية الاستخدام الفعال للمساعدات التي تتلقاها واتخاذ إجراءات محددة تلائم أوضاعها. إن الاقتصادات الناشة تنمو بسرعة عالية وسوف تصبح من بين المسببين الرئيسيين للانبعاثات

الغازية. ومن الأهمية بمكان أن تشارك هذه البلدان في أي حل عالمي فعال لمسألة تغير المناخ.

ثانيا، ينبغي أن يأخذ إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٢ بالحسبان الاختلافات في الظروف الوطنية والقيود المحددة التي تواجهها البلدان. وتتفاوت البلدان من حيث الحجم والسكان ومرحلة التنمية. وقد وُهبت بعض البلدان مصادر طاقة متجددة وفيرة. ولا تتوفر لبلدان أخرى بدائل عن الوقود الأحفوري. وفضلا عن ذلك، بسبب التقسيم الدولي للعمل، أصبحت البلدان التي تستخدم كقواعد للصناعات الإنتاجية ومراكز للنقل لتزويد السفن بزيت الوقود ووقود الطائرات، بطبيعة الحال، من المسببين الأكبر لانبعاثات الكربون على نحو أكبر من البلدان التي تقدم خدمات. ومن شأن معاقبة هذه البلدان أن تفضي إلى نتائج عكسية، لأن هذه الأنشطة سوف تنقل ببساطة إلى بلدان أخرى قد تنتج تلك الانبعاثات على نحو أقل كفاءة. وبإيجاز، لا يمكن أن يعتمد إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٢ نهجا واحدا يناسب الجميع.

وثالثا، ينبغي أن يأخذ إطار العمل بالحسبان ضرورة استمرار التنمية والنمو الاقتصادي. وتواجه حكومات كثيرة، ولا سيما الحكومات في البلدان النامية، أولويات عاجلة مثل تحسين مستويات المعيشة. فهي بحاجة إلى النمو الاقتصادي، والموارد، والطاقة، ولا سيما الوقود الأحفوري كي يتسنى لها أن تحقق تلك الأهداف. ومن الصعب عليها أن تقبل إطار عمل يعوق تنميتها. ولكن ذلك لا يعني أن التصدي لتغير المناخ والنمو الاقتصادي أمران ينفي أحدهما الآخر.

وتوجد بالفعل طرق واقعية تتناسب تكلفتها مع فعاليتها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وبالمستطاع اتخاذ تلك الخطوات على الفور. وأود أن أبرز ثلاثة مجالات واسعة النطاق.

أولا، بمستطاعنا أن نحد من انبعاثات غازات الدفيئة وذلك بزيادة كفاءة الطاقة. وينطوي هذا المجال على استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة الطاقة والحد من الفواقد. وينبغي أيضا تسعير الطاقة على النحو السليم بغية تجنب تقديم الدعم والإفراط في استهلاك الوقود الأحفوري. ومن شأن هذه التدابير أن تمكن البلدان من مواصلة نموها الاقتصادي بطريقة أكثر استدامة. ويمكن أن يؤدي تعزيز كفاءة الطاقة أيضا إلى دفع تطوير تكنولوجيات كفاءة الطاقة القابلة للتصدير. لقد شرعت سنغافورة في خطة وطنية لتحقيق كفاءة الطاقة، نسميها ''ط'' سنغافورة ''E Singapore''. وترمي هذه الخطة إلى تحسين كفاءة الطاقة من قطاعاتنا الرئيسية التي تستخدم الطاقة، وهي بالتحديد قطاعات لتوليد الطاقة، والصناعة، والنقل والمباني والأسر المعيشية. وفعالية استخدام الطاقة لا تخفض انبعاثاتنا من الكربون فحسب، بل إنها تحسن أيضا تكاليف قدرة سنغافورة على المنافسة وتؤدي إلى تخفيض وارداتنا من الطاقة.

وثانيا، بمستطاعنا أن نحد من انبعاثات غازات الدفيئة وذلك باستخدام مصادر الطاقة النظيفة. ويحتاج العالم إلى الاستثمار في الأبحاث المتصلة بتغير المناخ وتكنولوجيات الطاقة النظيفة لجعل مصادر الطاقة التي تنتج قدرا أقل من الكربون ممكنة من الناحيتين التقنية والاقتصادية. ويتعين علينا أن نحاول ترسيخ هذه التكنولوجيات في حياتنا اليومية. وقد تحركت سنغافورة بالفعل صوب توليد معظم ما تحتاج إليه من الطاقة من الغاز الطبيعي، الذي يقل فيما يحتويه من كربون عن زيت الوقود والفحم. ونحن ملتزمون أيضا بجهد الأبحاث العالمية. لقد خصصنا زهاء ١١٠ ملايين دولار للأبحاث المتعلقة بتكنولوجيات الطاقة الشمسية وخلية الوقود. ونحن أيضا شركاء مع الصين في بناء مدينة إيكولوجية في تيانجين. وسيقدم هذا المشروع نموذج اختبار لإيجاد نهج مستدامة بيئيا وممكنة اقتصاديا من أجل تنمية

الحضر. وإذا كُتب النجاح لهذا المشروع، يمكن تكراره في مدن أخرى.

وثالثا، يتعين علينا أن نحمي مغيض الكربون في العالم، إذ أن إزالة الغابات تسبب زهاء نسبة ٢٠ في المائة من انبعاثات الكربون. وتطلق ممارسات القطع والحرق وحرق أراضي الخث على نطاق واسع كميات هائلة من الكربون في المناخ. ولا بد أن نوقف هذه الممارسات. ولا بد من إدارة احتياطياتنا من الغابات وحمايتها على نحو أفضل. ويتطلب ذلك دعم المجتمع الدولي، مثلما يتطلب وضع سياسات مسؤولة والإنفاذ الفعال من قبل البلدان التي لديها غابات. وتؤيد سنغافورة مبادرة الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وهي المبادرة التي انبثقت عن مؤتمر قمة بالي الذي عقد مؤخرا. ونؤيد أيضا المبادرات الإقليمية من قبيل مشروع قلب بورنيو ''Heart of Borneo'' الذي يغطي مساحة ٢٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الغابات في بروناي، وإندونيسيا، وماليزيا. وظللنا نعمل أيضا بصورة ثنائية مع إندونيسيا لمعالجة مسألة حرائق أراضي الخث وتطوير ممارسات تمهيد الأراضي بصورة مستدامة.

والمناقشات التي تجرى في الأمم المتحدة يمكن أن تكون منتدى لتبادل الأفكار بشأن الطريقة التي نتصدى بها للتحدي الذي يمثله تغير المناخ على الصعد الوطنية. ولكن لا ينبغي لنا أن نهمل الصورة الأكبر. ويتعين علينا أن نتفق على استجابة جماعية على الصعيد العالمي إذا أردنا أن نتغلب على هذا التحدي. ولا بد أن يسهم كل بلد بحصته العادلة صوب الوصول إلى حل عالمي واقعي وقابل للتطبيق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دون براموديونياي، الممثل الدائم لتايلند.

السيد براموديونياي (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقده هذه المناقشة. وترحب تايلند بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة خلال السنة الماضية. لقد أدت المنظمة دورا هامة في الحث على زيادة وعي أعضاء المجتمع الدولي بهذه القضايا العالمية الهامة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز دورها في إشراك القادة الوطنيين في المناقشات المتصلة بتغير المناخ وتعزيزها. فالأمم المتحدة عنصر رئيسي لتعزيز التقدم في المفاوضات بشأن تغير المناخ وحفز الإجراءات فيما بين الدول الأعضاء.

وبما أن تغير المناخ يرتبط في الوقت الحاضر بجميع أبعاد الحياة البشرية، فإن هناك رابطة ذات أهمية حيوية، بصفة خاصة من منظور البلدان النامية، بين تغير المناخ والتنمية. والسؤال المطروح أمامنا الآن هو كيف تستطيع الأمم المتحدة أن تحشد الجهود العالمية لدعم البلدان النامية، من خلال بناء القدرات، بإيجاد التوازن فيما بين العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة، دون التضحية بأي منها؟ وتحقيقا لهذه الغاية، لا يسعنا إلا أن نؤسس مداولاتنا وإجراءاتنا الملموسة الإضافية على خارطة طريق بالي، مع قرارات قرطاجنة وجوهرها خطة بالي الاستراتيجية.

ومع أن التخفيف، والتكيف، ونقل التكنولوجيا وآليات التمويل ودراسة الآثار المترتبة على إزالة الأحراج تمثل مجالات الاهتمام الرئيسية في خارطة طريق بالي، يظل السؤال كيف يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من آثار التخفيف؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة لدفع البلدان المتقدمة النمو لتقوم بدورها لتخفيف غازات الدفيئة؟

وتتسم جهود التكيف بأهمية حاسمة وبالمستطاع بذلها من زوايا شتى. ولذلك، يمكن أن يؤدي التعاون بين بلدان الجنوب دورا، ولكن بصفته عنصرا مكملا فحسب لالتزامات بلدان الشمال تجاه بلدان الجنوب. وبالمستطاع

دمج المنهاجين بصورة ملائمة في اتفاق تعاون ثلاثي الأطراف يجسد روح الشراكة العالمية من أجل التنمية.

ومن الواضح أن نقل التكنولوجيا والدعم المالي هما العنصران الحاسمان للبلدان النامية في كفاحها ضد تغير المناخ. نحن بحاجة إلى طفرة في تمويل التنمية وأنظمة حقوق الملكية الفكرية تجعل من اليسير الحصول على تكنولوجيا ومنتجات مراعي للمناخ.

وترى تايلند أن بمستطاع الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية أن تسهم إلى حد كبير في تعزيز جدوى نقل تكنولوجيا تغير المناخ وحشد الموارد بين الأطراف وذلك بالمساعدة في حل القضايا المتضاربة في هذين المجالين. وينبغي أن يكون تبسيط صندوق التكيف ووضعه موضع التنفيذ، إضافة إلى الآليات الابتكارية الأخرى، من بين أنشطة الأمم المتحدة ذات الأولوية.

ويتعين أن يؤدي القطاع الخاص أيضا دورا ذا أهمية حاسمة. ونحيط علما مع التقدير بالعمل الذي يؤديه الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في هذا الصدد. بيد أن الشراكة فيما بين القطاعين العام والخاص، حسبما اقترحت في تقرير الأمين العام (A/62/644)، ليست إلا جزءا من الشراكة العالمية، وليست آليتها الرئيسية. وأي ترتيبات لا تشمل كيانات التعاون العالمية أو أي ترتيبات ليس للحكومات فيها دور سياسي قوي ونشط، لن تكون كافية وسوف تفشل في معالجة المشاكل على النطاق العالمي.

أما بعد، ومع التقدير التام للقيود التي تواجهها الأمم المتحدة، أؤكد من جديد استعداد بلدي والتزامه القوي بالمشاركة في هذا المسعى بهمة. وأعرض خدماتنا في هذه المكافحة الجماعية من أجل مستقبل أفضل وأكثر اخضرارا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاد الله الطلحي الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، سأحاول الإيجاز. وأود أن أشكركم لحرصكم على مواصلة تعزيز دور الجمعية العامة في تسليط الضوء على أكثر التحديات العالمية إلحاحا، ألا وهو موضوع تغير المناخ. وأود أيضا أن أؤكد دعم بلادي لبيانات المجموعة العربية والمجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

نقدر الزخم المتولد عن المناقشات والاجتماعات التي نظمت داخل الأمم المتحدة والتي وفرت تفاهما مشتركا أسهم في تمكين المشاركين في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي عقدت مؤخرا في بالي من التوصل إلى خريطة الطريق لإطلاق المفاوضات بداية من شهر نيسان/أبريل القادم وحتى نهاية عام ٢٠٠٩ بهدف صياغة اتفاقية جديدة لفترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. وندرك جميعا أن البداية الناجحة لإطلاق هذه المفاوضات تتطلب إرادة سياسية صادقة وثقة متبادلة بين جميع الأطراف. والتسليم بأن التصدي لمخاطر تغير المناخ يتحقق من خلال جهود دولية متضافرة ومنسقة تقوم على أساس المبدأ المتفق عليه في مؤتمر ريو عام ١٩٩٨، وهو أن على كافة البلدان مسؤوليات مشتركة لكنها متباينة، والتزام جاد من البلدان المتقدمة النمو بتخفيض نسبة انبعاثاتها من غازات الدفيئة ومراعاة أن تعزيز تدابير المعالجة يجب ألا يعرقل أو يحد من تطلعات البلدان النامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونذكر في هذا الصدد بالمبادئ الواجب احترامها في سياق العمل الجماعي لمواجهة التغيرات المناخية، ومن ذلك عدم التحيز لصالح مصدر طاقة على حساب مصدر آخر. وقد

أكدت تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ صعوبة الاعتماد على استراتيجية واحدة للحد من أسباب تغير المناخ. ومن هذا المنطلق، فإن التركيز على الوقود الأحفوري كمسبب رئيسي لانبعاثات الغازات، وعدم الإشارة بشكل كاف إلى ما تسببه المصادر الأخرى من انبعاثات، وما تنطوي عليه من آثار اقتصادية ومخاطر بيئية لا يمثل طرحا واقعيا ومنطقيا. وندرك جميعا مدى إسهامات الطاقة الجديدة والمتجددة السليمة بيئيا والمجدية اقتصاديا في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويلاحظ أن استخدامات أغلب البلدان النامية لهذه الطاقة ما زال محدودا، نظرا لتكلفتها العالية وصعوبة الحصول على تقنياتها، الأمر الذي يدعو البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم وتشجيع سياسات البلدان النامية الهادفة إلى توسيع نطاق استخدامات هذه الطاقة. ونأمل في هذا السياق أن يولي المؤتمر الدولي المعني بالطاقة المتجددة المقرر عقده في واشنطن في آذار/مارس القادم اهتماما بهذا الجانب ويؤكد عليه.

إن مخاطر التغيرات المناخية وتداعياتها ،خاصة على البلدان النامية الأقل قدرة على التكيف تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الإسراع في: أولا، الوفاء بالتزاماتها نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ثم تحمل مسؤولياتها التاريخية عن ظاهرة الاحتباس الحراري وما يفرضه ذلك من تمويل ودعم لسياسات وبرامج التكيف للبلدان النامية والأقل نموا. ونؤكد أن ما يطرح من حلول يجب أن يكون منسجما مع أولويات التنمية المستدامة والأهداف التنموية المتفق عليها دوليا. ونؤكد في هذا السياق على حاجة البلدان الأفريقية المهددة بالجفاف إلى دعم وتشجيع خططها وبرامجها القصيرة والطويلة الأجل الهادفة إلى اتخاذ تدابير أساسية، خاصة في مجال تطوير القطاع الزراعي، وذلك من خلال تعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وإدخال نظم الري الملائمة وتمكينها من معرفة تقنيات الحصول على بذور المحاصيل المقاومة للجفاف وزراعتها. ومن الأهمية بمكان، في هذا الإطار، تحقيق تناغم بين السياسات المقترحة للتكيف والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي، بحيث يتم الاستفادة مما تحقق من جهود في هذا الشأن.

إن المجتمع الدولي مطالب بتكثيف الجهود في مجال البحث العلمي وتعزيز قدرات الرصد والإنذار المبكر للمخاطر المتوقعة لتغير المناخ وإطلاق المبادرات الدولية للتعاون التكنولوجي بين الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتمكين الأخيرة من الحصول على تقنيات التكيف والقدرة على استخدامها. كما أن المنظمات غير الحكومية وفاعليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يمكنها المساهمة في التعريف بمخاطر تغير المناخ والرفع من وعي المجتمعات، بما يمكن من إحداث تغيير في السلوك وأنماط الاستهلاك وضمان ملائمة ذلك لمتطلبات التكيف والتخفيف. وليبيا حريصة على المساهمة في التوصل إلى اتفاقية شاملة لفترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو تستند إلى العدل والإنصاف. وعلى المستوى الوطني، وفي إطار متابعة متطلبات تقرير البلاغ الوطني الأول، نظمت الهيئة العامة للبيئة المرحلة الأولى لغرفة العمل الهادفة إلى تأهيل فريق العمل الوطني الذي سيتولى عملية حصر الغازات الدفيئة الملوثة للبيئة. ويساهم خبراء دوليون من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تدريب عناصر الفريق على كيفية إعداد قاعدة بيانات خاصة وفق الضوابط والإرشادات التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. كما يتم الشروع في متابعة متطلبات المرحلة الثانية من تقرير البلاغ وفق الالتزامات المترتبة بموجب بروتوكول كيوتو.

وأود أن أختم بياني هذا بالتأكيد على أن اتساع الهموم والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في بلد ما جراء تغير المناخ تلقي بظلالها على بلدان أخرى وتؤثر في

استقرارها الاقتصادي والاجتماعي. لذلك، تقع علينا مسؤولية أخلاقية تقتضي التحرك الجماعي لوضع حد لأسباب هذه التغيرات، وبما يكفل تجنيب أجيال المستقبل الكوارث الطبيعية المدمرة التي تهدد حياتهم وأمنهم ومستقبلهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لقطر.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشيد باهتمامكم الشخصي بمسألة تغير المناخ وجعلها في قائمة أولوياتكم لهذا العام إدراكا منكم لأهمية هذه المسألة وتبعاتها الخطيرة على كوكبنا الأرضي. ونحن بدورنا نشارككم هذا الاهتمام. وندرك أن مسألة تغير المناخ أصبحت أمرا لا يقبل الجدل. إذ كما قال الأمين العام، بمناسبة الإعلان عن التقرير التحليلي الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ: لقد بات من المؤكد أن المناخ يتغير حتما. وعلى العالم العمل فورا لمواجهة الكارثة.

يأتي هذا الاجتماع امتدادا طبيعيا للنقاش الذي جرى في بالي في إندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والذي نتجت عنه خطة عمل وخارطة طريق للمفاوضات بشأن المرحلة المقبلة. ويدل هذا على تزايد نشاط الأمم المتحدة في التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ. ولا شك أنه من الضروري متابعة هذا النشاط وأن يكون تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو باعتبارهما الآلية الأساسية للتعامل مع هذه الظاهرة.

تولي دولة قطر مسألة تغير المناخ الاهتمام الذي تستحقه، حيث تهتم بالوقود النظيف. وقد أصدر سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولي عهد دولة قطر، في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي قرارا بتشكيل لجنة معنية بتغير المناخ في المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، وذلك بهدف متابعة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو والتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدولة للالتزامات المقررة فيهما، بالإضافة إلى اقتراح السياسات الوطنية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

وتشارك قطر في عضوية مجلس صندوق التكيف الذي تم الإعلان عن إنشائه في بالي في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وعلى صعيد آخر، فقد ساهمت دولة قطر بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لصندوق أبحاث الطاقة والبيئة وتغير المناخ الذي تم الإعلان عن إطلاقه في مؤتمر قمة الدول المصدرة للبترول، أوبك، الذي عقد مؤخرا في الرياض، ويدل هذا على التزام دولة قطر الثابت بمبدأ الحفاظ على البيئة وإيمانها بأهمية المشاركة الفعالة في الجهود الدولية للتصدي لتغير المناخ.

إن النتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بخصوص تأثير تغير المناخ على التنمية المستدامة تؤكد أن تغير المناخ تنعكس آثاره على جميع الدول، ولكن تأثيره الأكبر يكون على الدول النامية، وذلك بسبب قلة وسائلها وقدراتها المحدودة على التكيف. ولا بد إذن من معالجة مسألة تغير المناخ معالجة متكاملة ضمن عملية التنمية المستدامة، كما جرى التأكيد على ذلك في مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢.

كما أن تطوير التكنولوجيا الحديثة وتسهيل نقلها يشكلان عنصرا أساسيا من الإجراءات العالمية لمكافحة تغير المناخ. ولا بد من أن تكون معالجة تغير المناخ قائمة على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، ولكن المسؤولية التي تأخذ بعين الاعتبار أن الدول النامية ستكون أكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدول النامية ستكون أكثر تضررا جراء التدابير التي تتخذ للتصدي لتغير المناخ، ولا سيما الدول المصدرة للنفط. وعليه

فإنه على الدول المتقدمة النمو التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن الانبعاثات المؤدية إلى تغير المناخ أن تلتزم بخفض الانبعاثات وبتحمل المسؤولية وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، كما أسلفنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دان غيلرمان الممثل الدائم لإسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس كريم على قيادته القديرة لهذه الجمعية، وأشكره على إجراء هذه المناقشة المواضيعية الهامة بعنوان ''الأمم المتحدة والعالم يعملان لمواجهة تغير المناخ''.

ويود وفد بلادي أن يشكر الرئيس كريم على تنظيم حلقات النقاش الهامة والمثيرة للإعجاب التي عقدت يوم الاثنين. لقد سمعنا الكثير عن تعقيد القضايا وأهمية توحيد جهود منظومة الأمم المتحدة المبذولة لمعالجة تغير المناخ بهدف الحصول على توجيهات وولاية واضحة من هذه الجمعية والدول الأعضاء فيها. ويجب أن نضع جدول أعمال مشتركا ورؤية مشتركة، والأمم المتحدة هي المحفل المناسب لتنسيق تلك الجهود. ولذلك يرحب وفد بلادي بالدعوة إلى نهج شامل ومتسق لتمكين منظومة الأمم المتحدة من العمل معا من خلال الشراكة.

إن التصميم العالمي على التصدي لتغير المناخ، كما شهدنا في الأشهر القليلة الماضية، قد أفضى بنا إلى خارطة طريق بالي وخطة عملها. ولكن ما أفرزته بالي هو مجرد إطار. ولا يزال يتعين على الدول الأعضاء أن تتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ولذلك يجب على جميع الأطراف، الدول المتقدمة والنامية على السواء، أن تضطلع بدورها. ويجب أيضا أن تتطور عملية بالي باعتبارها أساس الإجراءات اللازمة لتحقيق التكيف الفعال مع العواقب الحتمية لتغير المناخ والنجاح في تخفيف أسبابه. وفي هذا الصدد، تتسم الأدوات المالية والتكنولوجية التي توفر محفزات أساسية بأهمية بالغة.

وتود إسرائيل أيضا أن تؤكد أن الفجوات في القدرات والموارد بين الدول تعني أنه لا بد لنا من الاتفاق على جدول زمني متباين للدول الأعضاء لتعديل سياساتها الوطنية وتنفيذ التزاماتها، وإن كان ينبغي لجميع الدول أن تشارك وأن تضطلع بالتخفيف. وبالمثل، ينبغي أن نرحب بالدول التي تسعى إلى الإسراع في تنفيذ جداولها الزمنية وأهداف التنفيذ ويجب أن ندعمها.

إن الشراكة هي العنصر الأساسي لإيجاد طريق مشترك للتقدم بشأن تغير المناخ. وإسرائيل مهتمة بالتعلم من المجتمع الدولي، وهي مستعدة أيضا لتشاطر تجربتها الخاصة، أينما أمكن ذلك، وتكنولوجياتها وأفضل ممارساتها ودرايتها. إننا ملتزمون بتعزيز التعاون من خلال طرق مختلفة، لا سيما من خلال منظومة الأمم المتحدة، وبالبناء في ذلك على الاستراتيجيات الوطنية وبتعزيز التعاون الدولي.

وإسرائيل بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منذ عام ١٩٩٦ وفي بروتوكول كيوتو منذ عام ٢٠٠٤، تعهدت بالالتزام بالعمل على جميع الجبهات لمكافحة تغير المناخ. ولقد ثبتت فعالية آليات المرونة التي يتضمنها بروتوكول كيوتو في توفير الحوافز لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وقد وُضعت سياسات إسرائيل الوطنية لجذب المشاريع في الميادين المستدامة.

وكما أكدت مناقشات يوم الاثنين مجددا على الرابطة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة، وخصوصا التشجير، أود أن ألقي الضوء على مثال مثير للإعجاب لأنشطة التشجير في إسرائيل، وهي غابة ياتير التي تقع على حافة صحراء النقب التي تضم ما يقرب من نصف مساحة الأرض في إسرائيل. لقد بدأت زراعتها قبل ٤٠ عاما، وهي

الآن أكبر غابة في البلاد. لقد غيرت تماما بيئة المنطقة القاحلة، كما أن البحوث تظهر أن الغابة الصحراوية تمتص غاز ثاني أكسيد الكربون بنفس كفاءة الغابات في المناطق الرطبة. وهذا مثال لتنفيذ البعد الوطني الذي سمعنا عنه قبل يومين في سياق المدن ومنظمات الأمم المتحدة.

ولقد شاركت إسرائيل مؤخرا في المؤتمر الدولي لمكافحة التصحر في بيجين، الذي شاركت في رعايته الحكومة الصينية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واستضافت إسرائيل أيضا عددا من حلقات العمل المتعلقة بمكافحة التصحر والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ مع تلك الإدارة ومع أمانة الاتفاقية الإطارية، وخاصة للدول الأفريقية النامية. وتتيح هذه المنتديات لإسرائيل فرصة لتشاطر بعض الأدوات المفيدة للغاية والأدوات المتطورة لتحويل الصحراء إلى أرض منتجة وصالحة للسكن.

وبالإضافة إلى جهود التخفيف، تقوم إسرائيل بالفعل بالتكيف مع الآثار الحالية لتغير المناخ. ولقد أثر تغير المناخ في منطقتنا على مشكلة نقص المياه.

وعليه، يقوم الخبراء الإسرائيليون بدور رائد في إدارة المياه والتكنولوجيات الحديثة في مجال الري بالتنقيط وإعادة تدوير مياه الفضلات وتنقيتها وتحلية المياه والزراعة الصحراوية. ونتشاطر هذه التكنولوجيات، ولا سيما في مجال مكافحة التصحر، مع الشركاء الذين يتفقون معنا في الفكر والمعنيين من خلال مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية مع التركيز على نقل التكنولوجيا وبناء القدرة والتدريب.

وبالمثل، تعمل إسرائيل نائبا لرئيس مكتب الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وخلال الدورة الحالية للجمعية، قدمت إسرائيل مشروع قرار بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية، واتخذ بوصفه القرار ١٩٠/٦٢، الذي يهيب بالدول الأعضاء أن تدعم استخدام الخبرة الفنية والتكنولوجيا المحلية، وأن تنهض بالبحوث الزراعية والإنتاجية والأمن الغذائي في المناطق الريفية الفقيرة.

إن إسرائيل وهي تتطلع إلى المستقبل، تسعى لزيادة الشراكات في إطار منظومة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى بشأن قضايا مثل المياه وإدارة الأراضي والتحريج. وفي العام الماضي، وقعت إسرائيل مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحتى الآن، تم تقديم ما يزيد على ٣٠ مشروعا إلى سلطتنا الوطنية المختصة للموافقة عليها، وقام المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة بتسجيل سبعة منها. وندعم بقوة ضمان الاستقرار واستمرارية الآلية، من خلال الدمج في أحكام اتفاق ما بعد كيوتو. وأخيرا، فإن علاقتنا وتعاوننا المتزايدين مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية يساعداننا في إرساء الأساس لشراكات وأنشطة دولية وإقليمية ووطنية ومحلية.

وبالنسبة لنا، عززت جلسات يوم الاثنين أيضا أهمية وإلحاحية ترجمة الأقوال إلى أفعال. وبالتسليم بأن لكل التفاصيل الصغيرة أهميتها، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية مؤخرا عن مبادرة جديدة لتحديث كل سياراتها الدبلوماسية في أمريكا الشمالية إلى مركبات تعمل بوقود هجين، وهذا واحد من الأمثلة العديدة من جميع الأطياف والقطاعات حيث تعمل إسرائيل على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ. فأنا أقود سيارة من هذا النوع. وأستمتع بها وأوصي بها كل الموجودين في هذه القاعة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أبين كيف أن الرغبة في إقامة شراكات قد أظهرت أن تحدي تغير المناخ يمكن تحويله إلى فرصة للتعاون، حتى في خضم الخلافات السياسية. ففي عام ١٩٩٤، وفي منطقة ذات موارد مائية شحيحة أصلا، وقعت إسرائيل والأردن معاهدة سلام تتضمن حكما خاصا

باقتسام المياه، وبات يعرف بأنه من أكثر اتفاقيات المياه المسجلة إبداعا. وتمخض التعاون بين إسرائيل وجيرانها أيضا عن اتفاقات مثل مشروع الطوارئ لتسرب النفط في أعالي خليج العقبة، والمبادرة الخاصة بالتصحر ومدونة قواعد سلوك بيئية للشرق الأوسط.

ويبذل المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية منذ زمن طويل جهودا رائدة في المجال البيئي، ويدعمها بتفان مجتمع المنظمات غير الحكومية في إسرائيل. ويسهم القطاع الخاص الإسرائيلي كذلك في الشراكة وفي تبادل الأفكار بشأن المسائل البيئية والتكنولوجية، وسوف تتوسع تلك الجهود بإطلاق مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في إسرائيل في أواخر هذا العام. ويحظى الاتفاق الإسرائيلي بمشاركة قوية من الأطراف الفاعلة البيئية.

وإسرائيل، من جانبها، تدعم هذه المبادرات وتدعم مداولاتنا، وتتطلع إلى اتخاذ مبادرات جديدة وثرية لإعطاء دفعة لتحقيق أهدافنا المشتركة. ونحن على أهبة الاستعداد لتشاطر خبراتنا وتجاربنا مع جيراننا والدول المعنية الأخرى كي نضمن منطقة – وعالما – أفضل وأكثر أمنا ونظافة لجميع أبنائنا وأحفادنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خواو مانويل غوريا سالغويرو، الممثل الدائم للبرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعبر عن تأييدي للبيان الذي أدلى به صباح أمس وزير البيئة وتخطيط الأراضي من سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وعلى مر السنين، بذل العلماء الذين قادوا الأبحاث في مجال تغير المناخ جهدا مضنيا لرسم صورة واضحة لكيفية تغير العالم إذا ما أخفقت البشرية في التصدي لانبعاثات غاز الدفيئة المتصاعدة. ولقد تأكدت الدواعي العلمية لاتخاذ إجراءات بصورة رسمية ولا لبس فيها مرة أخرى من قبل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره التقييمي الرابع، الذي أكد على نطاق التحدي الذي يواجهه بنو البشر وعلى إلحاحية معالجته على جميع المستويات.

لقد أصبح تغير المناخ بصورة متزايدة عاملا مساهما في التهديدات البيئية والاقتصادية والأمنية. إن عالما مرتفع الحرارة من شأنه أن يهدد البلايين من البشر بالعطش وسوء التغذية، ويعرض لخطر الانقراض أكثر من نصف الأنواع البرية ويزيد من سرعة ذوبان الغطاء الجليدي القطبي والأنهار الجليدية التي يمكن أن ترفع مستوى البحر على الصعيد العالمي بأكثر من ٢٢ قدما، مما يسبب آثارا تنذر بكوارث لا يمكن إصلاحها ويعرض الحياة البشرية على كوكب الأرض للخطر.

وللأسف، إن بعض هذه التغيرات يجري الآن، لكن ما زالت هناك فرصة للعمل، رغم أنها فرصة محدودة، من أجل منع وقوع بعض من أسوأ الآثار لدرجة متسارعة من الإخلال بمناخ العالم.

وكما يخبرنا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن التخفيف من الناحية التقنية ممكن وقليل الكلفة اقتصاديا، إذا ما تصرفنا بحزم الآن. وفي الحقيقة، فمن المعترف به على نطاق واسع أن الإجراءات المبكرة سوف تقلل من شدة آثار تغير المناخ وتواترها، مما يجنب مجتمعاتنا تكاليف قد تكون باهظة.

ولا يمكن التصدي لتغير المناخ على أنه مسألة بيئية فحسب. إن المضاعفات الناجمة عن هذا التحدي شاملة في طبيعتها وسوف يكون لها آثار عميقة على الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة، وتؤثر على النمو الاقتصادي وتعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للخطر. ومن المؤكد أن أكثر

البلدان هشاشة، و لا سيما، المجموعات الأكثر عرضة في هذه البلدان، والنساء والأطفال – تحديدا – هم أكثر المتضررين.

ولذا، فإن على المجتمع الدولي أن يعالج التحديات التي تواجه التنمية وتغير المناخ بطريقة أكثر اتساقا وتركيزا.

ووفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، لا تعتمد الهشاشة في المستقبل على تغير المناخ فحسب، بل كذلك على نوع التنمية التي نسعى لتحقيقها. وفي هذا الشأن، لا يمكن أن تنجح تدابير التكيف إلاّ إذا تم تنفيذها في إطار الخطط الوطنية والدولية للتنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، ينبغي إدراج مسألة التكيف مع تغير المناخ ضمن برامج المساعدة الإنمائية.

واعترافا بإلحاحية معالجة هذا التحدي، نحن في البرتغال، ومع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، أبدينا عزمنا على مواصلة القيام بدور فعال في الكفاح ضد الآثار السلبية لتغير المناخ بتعزيز التزاماتنا. ومع ذلك، من الواضح أنه ينبغي الاعتراف بتغير المناخ كتهديد عالمي حقيقي، وعلى المجتمع الدولي برمته أن يتخذ إجراءات عاجلة.

وينبغي الاعتراف بأن عام ٢٠٠٧ كان عاما غير عادي فيما يتعلق بزيادة الأهمية السياسية لتغير المناخ بوصفه مسألة حاسمة وشاغلا مشتركا للبشرية. وفي الواقع، فإن المشاركة غير المسبوقة للأطراف السياسية الرئيسية والمؤسسات على جميع المستويات وفي العديد من المحافل لم نسمح بإجراء مناقشة شاملة للعديد من المسائل التي ينطوي عليها التحدي الذي يشكله تغير المناخ فحسب، بل أتاحت كذلك الاعتراف بالدور المركزي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الملائم للتوصل إلى اتفاق عالمي وشامل بخصوص المناخ.

إن المناقشة المواضيعية غير الرسمية في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، المعنونة ”تغير المناخ كتحد عالمي“، وكذلك الحدث الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي، قدّما إسهامات صائبة وهامة في هذا الشأن، وركزا الاهتمام السياسي على المشاكل المتعلقة بتغير المناخ وتضمنا دعوة إلى جميع الأطراف في مؤتمر بالي المعقود في شهر كانون الأول/ديسمبر لاتخاذ إجراءات هامة.

وقد أدى مؤتمر بالي إلى هذا الإنجاز، واتفقت الأطراف على الدخول في عملية تفاوضية لمدة سنتين للتوصل إلى اتفاق عالمي وشامل بشأن المناخ. وسوف تغطي تلك العملية تخفيف آثاره وتحسين الإجراءات المتخذة للتكيف، مع النظر أيضا في الدور المساعد الذي تؤديه التكنولوجيا والموارد المالية والاستثمار في الإجراءات المتعلقة بكل من التكيف والتخفيف.

وفي هذا المسعى المشترك، تتحمل جميع البلدان المسؤولية عن التصرف وفقا لمسؤولياتها المشتركة على تباينها ولقدرات كل منها.

وللمحافظة على الزخم طوال العام والمساهمة في حل هذه المشكلة المشتركة، يلزم أن نواصل ترجمة كلماتنا إلى عمل رصين بتحديد أهداف ملموسة وطموحة. ويجب أن تنمي منظومة الأمم المتحدة هذا التوجه السياسي العالمي وتعزز المجالات التي يمكن أن يخدم فيها إسهامها بشكل أفضل تحقيق الأهداف التي يتعين بلوغها من خلال الالتزام المشترك والشراكات الحاسمة.

وفي هذا الصدد، يعد تقرير الأمين العام عن ”استعراض أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتغير المناخ“ (A/62/644) نقطة بدء مفيدة للغاية يمكن لعموم الأعضاء البناء عليها بحكمة بغية السير قدما في خطة تغير المناخ، مرورا بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

المتعلقة بتغير المناخ، الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في بوزنان، ببولندا، في نهاية هذا العام، وصولا إلى الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، في كوبنهاغن، في عام ٢٠٠٩.

إن ثمة تحديا هائلا ماثلا أمامنا، ولكن التاريخ تصنعه الرؤى والشجاعة وقطع خطوات واسعة للأمام. ويجب أن نسهم جميعا ونكون متأهبين للتحول إلى اقتصاد الكربون المنخفض، مدركين أن الخطوات التالية سوف تتطلب تعاونا دوليا غير مسبوق على طريق يجب علينا بالفعل أن نسلكه معا، على أن تتصدر هذا المسعى منظومة الأمم المتحدة.

وأمام المجتمع الدولي الآن عامان من المفاوضات المكثفة للغاية، ولا يسعه إلا أن يلبي توقعات الرأي العام ويستجيب بشكل ملائم للنتائج العلمية الواضحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان السيد فاروخ أميل.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تود باكستان أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا في الجلسة الثمانين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نبدي التعليقات الإضافية التالية.

تمثل خارطة طريق بالي، ولا سيما خطة عمل بالي، التي تمخض عنها مؤتمر بالي بشأن تغير المناخ، أحدث مظهر لإصرار المجتمع الدولي على التصدي لتغير المناخ من خلال العمل العالمي المتضافر القائم على مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها والقدرات التي تستتبعها. وأهم شيء، فيما نعتقد، أن خطة عمل بالي تشجع على الأخذ بنهج متكامل ومنسق لأجل التصدي لتغير المناخ على نحو يعزز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية ويكفلهما.

وباكستان، التي بها خامس أكبر عدد للسكان في العالم، لا تتجاوز مسؤوليتها نسبة قدرها ٠,٤ في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، وترتيبها ١٣٥ على قائمة البلدان التي تنفث غازات الدفيئة. وبالرغم من انخفاض هذا المستوى لإسهام باكستان في الانبعاثات، فإن تغير المناخ يلحق بها ضررا لا سبيل إلى إصلاحه، محدثا آثارا اجتماعية وبيئية واقتصادية هائلة، تمتد إلى موارد بلدنا من الغابات والنظم الإيكولوجية الطبيعية. بل إن سرعة انحسار أنهار الجليد في الهملايا تفوق سرعته في أي جزء آخر من العالم. ويُخشى أن تختفي كثير من هذه الأنهار الجليدية بحلول العام ٢٠٣٥، أو ربما قبل ذلك، إذا ظلت الأرض تزداد دفئا بالمعدل الحالي. وسيكون لذلك تأثير خطير وضار على إنتاجيتنا الزراعية وعلى مواردنا من الغابات والنظم الإيكولوجية الطبيعية.

والواقع أن جنوب آسيا يُنظر إليه، في سلسة من الدراسات البحثية والتقارير الأخيرة، باعتباره إحدى المناطق الشديدة التضرر من تغير المناخ. وتقول إحدى هذه الدراسات إن جنوب آسيا والجنوب الأفريقي سيكونان أولى المناطق وأشدها إصابة بتغير المناخ. وتشير تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أيضا إلى زيادة غزارة الأمطار، وتفاوت معدل سقوطها، وخطر الفيضانات، وتدهور الأراضي، والإجهاد المائي، ضمن أمور أخرى، بوصفها من العوامل التي ستؤثر تأثيرا سلبيا على الملايين في جنوب آسيا.

ولا تزال باكستان على التزامها العميق إزاء الجهود العالمية للتخفيف من آثار تغير المناخ وقد اتخذت التدابير التالية لتحسين البيئة وحمايتها.

تم تشكيل لجنة رئيس الوزراء المعنية بتغير المناخ لتكون بمثابة منتدى للسياسات والاستعراض. وأنشئ مركز

عالمي للدراسات المتعلقة بأثر تغير المناخ للاضطلاع بأبحاث بشأن تغير المناخ واقتراح تدابير التكيف المناسبة. كما أنشئت خلية لآلية التنمية النظيفة تابعة لقسم تغير المناخ بوزارة البيئة لتيسير الموافقة على مشاريع آلية التنمية النظيفة في البلد. وبالرغم من ضيق الموارد، تشرع الحكومة في القيام بمشروع هائل للحراجة بتكلفة قدرها ٢٤٠ مليون دولار لعزل الكربون، وذلك دون مساعدة مالية من المانحين الدوليين. ومن التدخلات الأخرى التي تسهم أيضا في التكيف مع تغير المناخ، البرنامج المطبق لدينا لحفظ المناطق الجبلية، وبرنامج الأراضي الرطبة في باكستان، ومشروع الإدارة المستدامة للأراضي.

ومن الواضح أن التحدي الذي يمثله تغير المناخ أكبر من أن يواجهه بلد واحد بمفرده. ولا شك أن للأمم المتحدة دورا محوري تقوم به في هذا الصدد، وخاصة بدفع الخطة العالمية للتنمية، بما في ذلك الاضطلاع بإجراءات متضافرة لمواجهة تحدي تغير المناخ على الصعيد العالمي. لقد أسهمت الأمم المتحدة إسهاما له أهميته في بناء الزخم السياسي اللازم لنجاح مؤتمر بالي، في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وهما الإطار المتعدد الأطراف للإجراءات التعاونية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وينبغي أن تؤدي دورا حفازا مماثلا للتصدي لأعمدة التنمية المستدامة الثلاثة جميعا.

ومن المجالات الهامة التي يمكن للأمم المتحدة، بل ويجب أن تسهم فيها إسهاما كبيرا، في إطار نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة، تنفيذ الالتزامات المقطوعة بالفعل للتصدي لتحدي تغير المناخ، بما في ذلك الالتزامات في المجالات الأربعة، التخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل. ويمكن أن تبتكر الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، آليات جديدة أو تستخدم الآليات الموجودة بالفعل لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بشكل فعالي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها.

ويمكن بناء على طلب البلدان النامية أن تقدم لها المساعدة من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للتنمية (البرنامج الإنمائي) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأغذية والزراعة، في وضع خطط واستراتيجيات العمل الوطني للتعامل مع تغير المناخ، وخاصة من خلال التكيف معه، وفي تحديد احتياجاتها في مجالات بناء القدرات والتكنولوجيا والتمويل، بما فيها القدرة على الإفادة من فرص التمويل التي تتيحها آلية التنمية النظيفة وغيرها من الآليات المتاحة.

ويمكن للأمم المتحدة أيضا، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد، أن تفيد أيضا في توفير المعلومات والبيانات لتعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة المجدية في مفاوضات تغير المناخ المعقدة والخطيرة، خاصة في إطار خطة عمل بالي.

ويقدم تقرير الأمين العام عددا من الاقتراحات المثيرة للاهتمام لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان في التصدي لتحدي تغير المناخ. غير أن من غير الواضح من أين ستأتي الموارد المطلوبة للاضطلاع بتلك الخطوات. ويجب أن نكفل عدم تحويل الموارد الموجودة والقيام بترتيب ملائم لتوفير موارد إضافية من أجل السماح للوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها إزاء تغير المناخ على النحو الذي تفرضه القرارات الحكومية الدولية.

ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تفيد بصفة خاصة من خلال الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إعداد مؤشر للضعف إزاء تغير المناخ أو توفير معلومات أكثر تنظيما عن مواطن الضعف التي تعزى لتغير المناخ في مختلف البلدان والمناطق بغية السماح بتخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية وإنصافا.

وينبغي كذلك أن يُجري الأونكتاد وغيره من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تقييما لاحتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا، بالتعاون عن كثب مع الهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ للتشجيع على القيام باستجابة تكنولوجية عالمية لتغير المناخ.

وينبغي أن تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا بتقييم شامل للاحتياجات من التمويل، وذلك بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والبرنامج الإنمائي، لمواجهة تحديات التكيف والتخفيف والحصول على التكنولوجيا ونقلها.

ونرى أن تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوة أولى هامة في ذلك الصدد.

وأخيرا، تسلم باكستان تمام التسليم بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إعداد رد فعال يمكن عن طريقه التصدي للتحدي الماثل في تغير المناخ على الصعيدين العالمي والوطني، وتقدر ذلك الدور عظيم التقدير. إلا أنه بالنظر إلى جسامة ذلك التحدي واتساع نطاقه، يكتسي دور القطاع العام بأهمية عليا. ونرى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تضطلع بدور هام في ذلك الشأن.

وستواصل باكستان القيام بدورها اللائق كعضو مهتم ونشط في المجتمع الدولي في التصدي للتحدي الذي نواجهه مجتمعين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أرحب ترحيبا كثيرا بهذه الفرصة للتكلم في الجمعية العامة، وسأعرب بادئ ذي بدء عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا التي تتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي.

يشكل تغير المناخ تحديا ضخما للمجتمع الدولي، ولجميع الدول الأعضاء، ولكل منا كأفراد. وكان التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الصادر في الخريف الماضي عنصرا هاما في التوعية الدولية قبل الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقود في بالي. وأوضح التقرير أن تغير المناخ يحدث بسرعة أكبر مما كان متصورا من قبل. ولهذا أصبحت الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة أكثر ضرورة.

وتمثل النتيجة الناجحة لمؤتمر بالي تحولا هاما في جهودنا المشتركة للتصدي لتغير المناخ. ففي بالي، لم نتفق على أن هناك حاجة عالمية للتصدي لتغير المناخ فحسب، وإنما اتفقنا أيضا على الحاجة إلى وضع أهداف ترمي إلى تخفيض انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي، استجابة للاحتياجات الثابتة علميا. واتفقنا على وضع إطار متناسق للمفاوضات يشمل جميع البلدان ويقوم على أساس مسارين رئيسيين: التكيف والتخفيف، اللذين تدعمهما الجهود في مجالات التكنولوجيا، والتمويل، وبناء القدرات. وأخيرا استطعنا أن نتفق على عملية عاجلة للتفاوض لعام ٢٠٠٨ تحضيرا للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في بوزنان، بولندا، كمقياس هام في عملية التفاوض فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ومن الأهمية الحيوية الاتفاق على منهاج جيد في بوزنان بغية مواصلة المفاوضات في عام ٢٠٠٩.

وتضطلع الأمم المتحدة بالدور الرئيسي بتوفير الإطار اللازم للمفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ولمنظومة الأمم المتحدة أيضا دور أساسي تضطلع به عن طريق اتخاذ إجراءات داعمة أوسع نطاقا. فتغير المناخ مسألة إنمائية معقدة. والتصدي لتغير المناخ شرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا ترحب الدانمرك بشدة بتقرير الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين (A/62/644) الذي أعد لهذا الاجتماع. ونشجع الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في كفالة الرد المنسق والفعال من الأمم المتحدة على تحديات تغير المناخ.

وأود أن أعرض عليكم بإيجاز خمسة أهداف استراتيجية نرى أنها تستحق أن تولى أولوية خاصة في هذه المرحلة.

أولا، ينبغي أن تعتبر منظومة الأمم المتحدة التحدي الماثل في تغير المناخ فرصة كي تبرهن على أن منظومة الأمم المتحدة ليست ملتزمة بهذه المسألة فحسب، ولكنها قادرة أيضا على العمل كهيئة واحدة. ولا يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف بطريقة متناسقة كمنظومة وأن تكيف جهودها على نحو تام مع الأولويات الوطنية في البلدان الشريكة فحسب، وإنما يجب عليها أيضا أن تكفل تنسيق الأنشطة التنفيذية في مجالي التكيف والتخفيف فيما يتعلق بتغير المناخ مع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى، مثل البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، حتى يتسنى تحديد تقسيم العمل فيما بين مختلف الجهات الفاعلة على نحو واضح.

ثانيا، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تسهيل تدفق المعرفة والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات السديدة بشأن تغير المناخ.

ثالثا، ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على إدراج اعتبارات تغير المناخ في عمليات صياغة السياسات واتخاذ القرارات. ويقتضي ذلك، على الصعيد القطري، كما نعلم جميعا، إدراج تلك المسائل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

رابعا، تضطلع الأمم المتحدة – وبالمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة – بدور أساسي الأهمية في العديد من البلدان في بناء القدرات على الصعيد القطري. ويعني ذلك تقديم المساعدة على بناء القدرات لعمليات التفاوض الدولية، فضلا عن وضع السياسات المحلية وتنفيذ السياسات فيما يتعلق بتغير المناخ.

وأخيرا ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور القيادي في توفير إطار مفاهيمي لإدماج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في جدول الأعمال الإنمائي الأشمل، بما في ذلك في سياق الحوار القادم بشأن تمويل التنمية.

وفي كل تلك المجالات، تشارك الدانمرك بنشاط في تعزيز دور الأمم المتحدة.

وأود، في الختام، أن أؤكد على أن زخم التوصل إلى اتفاق دولي شامل جديد بشأن المناخ يزداد قوة باستمرار. والدانمرك بصفتها البلد المضيف للدورة ١٥ لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في عام ٢٠٠٩، وبصفتها عضوا في الهيئة الثلاثية لمؤتمر الأطراف، تلتزم بقوة بالعمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء الأخرى بغية التوصل إلى اتفاق طموح يتصدى على نحو ملائم للتحديات العالمية الضخمة الناشئة عن تغير المناخ. وسيتطلب العامان القادمان أن تبذل الأطراف والجهات المعنية جميعها جهودا متضافرة كيما يتسنى التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونحن على استعداد لأن نقوم بدورنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونزالفس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تمام التأييد البيانات التي أدلى بها ممثل بربادوس باسم الجماعة الكاريبية، وممثل غرينادا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وممثل انتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، في الجلسة ٨٠.

ويمثل اعتماد خارطة طريق بالي منذ شهرين خطوة سارة، وإن كانت متواضعة، في كفاحنا المستمر لتحقيق أمن المناخ على الصعيد العالمي. غير أن القيمة الحقيقية لخارطة الطريق لن تقاس ببيانات التهنئة الذاتية التي سيدلى بها هذا الأسبوع، وإنما بأعمال الدول الأعضاء وبالتزامنا الحقيقي بخطة عمل بالي في المستقبل العاجل. فلقد صاغت عملية الأمم المتحدة المسائل على النحو المطلوب، وخطت الطريق إلى الأمام. وحان الوقت الآن لأن يعمل العالم من أجل التنفيذ الملموس لروح ونص خارطة الطريق.

وتقبل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالدليل العلمي الذي يبرهن على وجود علاقة سببية بين تغير المناخ ومستويات انبعاثات غازات الدفيئة المتأتية في المقام الأول من البلدان المتقدمة النمو. ولهذا نسلم بأن من الأهمية الحاسمة أن تجري البلدان المتقدمة النمو تخفيضات جذرية في انبعاثاتها. ونحن واثقون بشدة بأنها ستعمل كمواطنين عالميين مسؤولين بحسن نية بغية إجراء تخفيضات هامة في السنوات القادمة.

غير أن أهمية التخفيضات المقبلة في الانبعاثات لا يمكن أن تطغى على حقيقة أن تغير المناخ، فيما يتعلق بسانت فنسنت وجزر غرينادين وبلدان أخرى كثيرة، ليس مفهوما نظريا قاصرا على فئة معينة يلوح على أفق افتراضي بعيد، وإنما هو حقيقة صارخة وخطر متعاظم. ففي سانت فنسنت وجزر غرينادين يتشرد المواطنون الآن بسبب العواصف المتزايدة القوة وأمواج المد الشديدة الارتفاع. ويفقد السكان ببطء ممتلكاتهم الساحلية نتيجة لارتفاع مستوى البحر الذي يكتسح هذه الممتلكات. وتستثمر حكومتنا الآن بكثافة في التحصينات الساحلية. كما أن بيئتنا تحت مياه البحار تعاني من اندثار الشعب، وابيضاض الشعب المرجانية. وتتأثر قطاعات الزراعة والصيد والسياحة في البلد تأثرا سيئا الآن. وتقتضي الأهمية الملحة لهذه المسائل ألا ننتظر حتى عام ٢٠١٢ وما بعده من أجل الحصول على إغاثة تدريجية من بذخ أنماط الحياة التي يعيشها الآخرون. ونحن نحتاج إلى مواجهة هذه المشاكل اليوم.

وفي ذلك الصدد تكتسي مسألتا التكيف والتمويل التوأمين بأهمية ملحة سانت فنسنت وجزر غرينادين. ولا يمكن أن يكون تمويل التكيف، بصفة خاصة، إضافة غير ملائمة لجهود التخفيف. وليس بكاف أن نتشدق بأهمية التكيف في الوقت الذي نحكم فيه بالفشل على مبادرات التكيف عن طريق التمويل أو الدعم غير الكافي. وإذا كان تغير المناخ هو بالفعل التحدي الإنمائي البشري الأهم في القرن الحادي والعشرين، كما ذكر في بالي رئيس مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، فلا يمكن أن نخدع أنفسنا بالتفكير في إنه يمكن التصدي لهذا التحدي بتكلفة زهيدة. إذ أنه سيتضح بسرعة للمجتمع الدولي أن صندوق التكيف الذي بدأ أعماله مؤخرا، وإن كان شيئا سارا، يعاني من نقص شديد في رأس المال، ولن يكون بوسعه أن يلبي حتى الاحتياجات المتواضعة فيما يتصل بالتكيف إلا إذا تم دعمه بمساهمات طوعية كبيرة من البلدان المتقدمة النمو.

ولهذا ترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن هناك مجالا واسعا لاعتماد نهج إقليمية مبتكرة إزاء مسألة التكيف، وثمة فرص لإقامة شراكات جديدة في مجال بناء القدرات. ونحن نرحب بالجهود لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

بشأن طائفة واسعة من المسائل البيئية، مثل مبادرة المصباح الكهربائي لتوفير الطاقة الذي طورته كوبا بتفان وإيثار، مما خفض آثار الكربون وانخفضت معه فاتورة الكهرباء لكل المقيمين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

وفضلا عن ذلك، من الضروري إعادة النظر بصفة أساسية في التزامات الديون للبلدان النامية من منظور تغير المناخ. وما زال كثير منا يسددون مستحقات الاستثمارات في الهياكل الأساسية التي لم تعد صالحة للبقاء، أو التي ستتقلص فترة بقائها الفعال بسبب تغير المناخ. وما زال يتعين على الكثير منا اقتراض المزيد من أجل تعديل استثمارات سابقة، غالبا ما جرى تمويلها وتصميمها وبناؤها من جانب دائنين أجانب. ومن غير المنطقي أو الأخلاقي أن نستمر في دفع المستحقات للدول المتقدمة النمو الدائنة على أغراض أصاب الضرر مجرد استعمالها نتيجة لما فعلته تلك الدول.

كما أن خطورة تحدي تغير المناخ تضطرنا إلى التخلي عن نماذج الملكية الطويلة الأمد للتفرد التكنولوجي. ولا يمكن للعالم أن يضحي بأمن المناخ الجماعي على مذبح الربح الخاص أو المفاهيم البالية والضيقة الأفق للملكية الفكرية. وإذا كان تغير المناخ مشكلة عالمية، فلا بد للحلول أيضا أن تكون ملكا لكوكب الأرض بأسره. وعلى العالم المتقدم النمو والمجتمع العلمي أن يعثرا على الوسائل التي يمكن من خلالها وضع التكنولوجيات والقدرات الخضراء، الناشئة بسرعة وحرية في متناول من هم في أمس الحاجة إليها. إن التعاون، الذي يمكن قياسه والإبلاغ عنه والتحقق منه في مجالات التكنولوجيا، وبناء القدرات، والتمويل ليس إحسانا. فهذا يمثل استثمارا حصيفا للوقاية من الكوارث العالمية في المستقبل.

ومن الأهمية بمكان أن ننظر إلى تحدي تغير المناخ ليس كمجرد مسألة بيئية، بل كشاغل شامل يتعلق بكل جوانب التنمية. وبالنسبة لبعض الدول، فإن التعامل مع تغير المناخ قد لا يمثل مجرد تكلفة إضافية، بل ربما يتطلب تعديلا كاملا لأولويات التنمية. فسانت فنسنت وجزر غرينادين، على سبيل المثال، أخرجتها العولمة عمليا من نطاق الاعتماد على الزراعة كمحرك رئيسي للنمو الوطني والتنمية الوطنية. والتهديد الذي نواجهه حاليا هو أن يخرجنا المناخ من الاعتماد المماثل على السياحة. إننا ننفق ملايين الدولارات على الاستثمارات التي تمكننا من اجتذاب السياح إلى مناخنا المشمس، وبحارنا الهادئة، وشواطئنا النقية، وشعابنا المرجانية. وتغير المناخ يهدد بحرماننا من تلك الثروات الطبيعية القليلة التي يمكن تسويقها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار الكبيرة على التنمية، الناجمة عن تغير المناخ يجب أن تطلق العنان لإعادة نظر أساسية في النهج الذي يعتمده المجتمع الدولي بشأن المساعدة الإنمائية. فالالتزامات الإنمائية التي قطعت في الماضي – قبل فهم تأثير تغير المناخ بشكل كامل – يجب أن يعاد النظر فيها، ونحن في العالم النامي يجب أن ننظر بجلاء في التأثير على التنمية، الناجم ليس عن تغير المناخ فحسب، بل أيضا من التدابير المتخذة لمواجهته. فعلى سبيل المثال، المسارعة إلى إنتاج الوقود الأحيائي السائل لن يكون لها أثر يذكر على شهية العالم المتقدم النمو للوقود الأحفوري، ولكنها رفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية في العديد من البلدان النامية بالفعل. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نتأثر سلبيا بتغير المناخ وفي نفس الوقت بالحلول المقترحة لمواجهته.

وفي حين أن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدرك تماما الأهمية الأساسية للتقدم الإجرائي المستمر والفعال في تنسيق الجهد العالمي لمواجهة تغير المناخ، فإننا في الأمم المتحدة لا يمكننا أن نصبح مولعين بالعملية إلى حد إغفال جوهر مهمتنا. وهناك دعابة قديمة في مهنة الطب، وبيت القصيد فيها: ”العملية تكللت بالنجاح، ولكن المريض

مـات''. وفي غمـرة تبـدل أفرقـة الخـبراء والأفرقـة العاملـة، وتكاثر المختصرات والتسميات المختصرة، يجب ألا ننسى أن المـريض هـو كوكـب الأرض، وأن بقـاء الكوكـب بأسـره مسؤوليتنا الجماعية. ولا يمكننا احتمال الفشل في ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باكي إلكين، الممثل الدائم لتركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلدي يؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عـن الاتحـاد الأوروبي. ومـع ذلـك، أود أن أُدلي بـدلوي في المناقـشة وأن أشـارك ببعض آرائنـا حـول الموضـوع الحيـوي المعروض علينا.

إن مناقـشة اليـوم المواضـيعية، وعلـى نحـو خـاص في أعقاب اتفاق باريس، توفر لنا فرصة لمزيد من التأمل في الدور المحوري للأمم المتحدة فيما يتعلق بتغير المناخ. ومن الواضح بصورة جلية أننا نواجه تحديا هائلا بسبب تغير المناخ. وآثار تغير المناخ باتت ملموسة، وإذا لم نتصد له بشكل ملائم، فسيزداد سوءا بمرور الوقت، كما بين التقرير التقييمي الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

وقـد أوضـح تقريـر هـذا الفريـق أن تغـير المنـاخ في المستقبل قد يقوض بشكل أساسي جهود التنمية المستدامة في كـل أنحـاء العـالم، ولا سيما في شمـال أفريقيـا ومنطقـة البحـر الأبيض المتوسط. ومن شأن تغير المناخ، بصفة خاصة، أن يـؤدي إلى تفـاقم مـشكلة التـصحر، وشـح الميـاه، وإنتـاج الأغذية، وأن تنشأ عنه كذلك تهديدات جديدة للصحة البـشرية، والثـروة الحيوانيـة، والـنظم الإيكولوجيـة، والاقتـصادات الوطنيـة للبلـدان. وتركيـا مـن بـين البلـدان الشديدة التعرض لتغير المناخ. فموقعنا على الجانب الشرقي لحـوض البحـر الأبـيض المتوسـط يلزمنـا باعتمـاد سياسـات للتعامل مع ندرة هطول الأمطار، و انخفاض تساقط المطر، وشح المياه والتصحر.

كما إن الآثار الضارة لتغير المناخ المتصل بالأحوال الجوية الشديدة، كارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى البحـر، تـشكل شـواغل خطـيرة، ولا سـيما للـدول الجزريـة الصغيرة النامية. والأثر المدمر للكوارث الأخيرة التي عانت منـها تلـك البلـدان خـلال الـسنوات الماضية سلّط المزيـد من الضوء على الأهمية الخاصة لهذه المسألة. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن تركيا تشاطر تلك البلدان شواغلها بالكامل، وهي ملتزمة بدعم الجهود العالمية لتلبية احتياجاتها العاجلة في مواجهة تغير المناخ.

وبينما يمثل تخفيف الآثار أحد الجوانب الرئيسية في مكافحة ارتفاع درجة الحرارة عالميا، فإن التكيف مع تغير المناخ يكتسي نفس القدر من الأهمية ويمثل جدول أعمال صعب للبلدان النامية. وفي هذا الشأن، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل مسؤولية أكبر، ولكن سيكون على البلدان النامية أن تؤدي دورها في هذا المجال أيضا. ويجب أن تكـون جهودنـا المشتركة مؤاتيـة للنمـو الاقتـصادي والتنميـة الاجتماعيـة. وبـدون اسـتثمارات في بنـاء القـدرات علـى التكيف ونقل التكنولوجيا الملائمة، ستتعرض جهود التنمية إلى الانهيار.

وغـني عـن القـول إن التنميـة المـستدامة في تركيـا ستعتمد على قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وخلال السنوات الماضية بذلت الحكومة التركية جهودا حثيثة لوضع وتنفيذ تدابير تكيف تتراوح من الإدارة الفعالة للمياه والري إلى حملات التحريج الوطنية والدولية.

وفي هـذا الـسياق، أصـبحت تركيـا طرفـا في اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة المتعلقـة بـتغير المنـاخ. ولكـن مركـز تركيـا كطـرف في المرفـق الأول الملحـق بالاتفاقيـة لا يعكـس

المستوى الفعلي للتصنيع في بلدي. ومع أن تركيا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنها ليست بلدا صناعيا متقدم النمو بالكامل، كما أنها ليست من البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية. ولكوننا كذلك، فإننا نعتمد بشكل رئيسي على مواردنا الوطنية من أجل التكيف مع تغير المناخ، في حين أن البلدان غير المدرجة في المرفق الأول يمكنها الاستفادة من الآليات ذات الصلة للاتفاقية ولبروتوكول كيوتو. وبالتالي، يمكن القول إن تركيا ما زالت في وضع له طابع خاص فيما يتعلق بالنظام الدولي الحالي لتغير المناخ. ونأمل أن نظام ما بعد عام ٢٠١٢ سيعيد تصنيف البلدان على أساس المستويات المختلفة لتنميتها، بدلا من مجرد تسجيلها كأطراف مدرجة في المرفق أو غير مدرجة فيه.

وتركيا تدعم بالكامل الجهود العالمية في ظل توجيهات الأمم المتحدة من أجل التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتشارك في تلك الجهود، وذلك بالترادف مع مكافحة التصحر وتنفيذ سياسات تخفيف الآثار. وستستضيف تركيا خلال هذا العام الدورة السابعة للجنة المعنية باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تعقد في اسطنبول في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية العامة أننا نشعر بسعادة غامرة أيضا لكوننا سنستضيف الدورة العاشرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تركيا في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، يسعدني أن أدعو جميع المشاركين إلى المنتدى العالمي الخامس للماء، المقرر عقده بإسطنبول في آذار/مارس ٢٠٠٩، الذي سيتيح لنا الفرصة لتشاطر تجاربنا في مجال تحسين إدارة المياه على نحو يراعي الشواغل المتصلة بتغير المناخ والتصحر.

لقد أصبح تغير المناخ جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة والاجتماعية، فضلا عن الرفاه الاقتصادي والسياسات المتعلقة بالطاقة. ويتطلب طابعه المتعدد الأبعاد نهجا متكاملا وعملا متضافرا في العديد من محافل الأمم المتحدة. ونحن نؤمن بأن الأمم المتحدة، بفضل قدرتها على الاتصال وبفضل مصداقيتها، هي المحفل الأنسب والأمثل تجهيزا للارتقاء إلى مستوى التصدي للتحدي الجسيم الذي يطرحه تغير المناخ. وأنا على يقين بأن لدينا جميعا القدرة والإرادة السياسية لزيادة تعزيز دور الأمم المتحدة المحوري في تنسيق استجابتنا لهذا التهديد، والاضطلاع بدور ريادي فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تقر دول العالم كافة بأن تغير المناخ يشكل أخطر التحديات في تاريخ البشرية وأكثرها إلحاحا. وبتوصلنا إلى اتفاق في بالي بشأن وضع إطار لعملية التفاوض لفترة ما بعد عام ٢٠١٢، نكون قد حققنا تفاهما مشتركا بشأن كيفية معالجة تلك المشكلة الحيوية. وستبذل اليابان قصارى جهدها لضمان أن تتيح خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر بالي الإطار الأمثل قبل حلول موعد المؤتمر الخامس عشر للأطراف، بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، بكوبنهاغن.

وخلال المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، قدم رئيس الوزراء فوكودا اقتراحا بعنوان ”برنامج تشجيع الأرض الباردة“. وأعرب عن إصراره الراسخ على أن اليابان ستضع، إلى جانب المسببين الرئيسيين الآخرين في انبعاثات الغازات، هدفا وطنيا كميا بغية تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. ولتحقيق تخفيض كبير في انبعاثات هذه الغازات على الصعيد العالمي، لا بد من الاضطلاع بذلك الواجب على نحو منصف. كما أعلن رئيس الوزراء فوكودا أن اليابان ستتخذ إجراءات في مجال التعاون البيئي بين الدول، من خلال الانخراط في نقل التكنولوجيا وإنشاء آلية للتمويل.

وقد نجحت اليابان في تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة من خلال سعيها للحفاظ على البيئة. وهي على استعداد لتشاطر تلك التجربة عن طريق نقل تكنولوجيا رفيعة النوعية إلى البلدان الأخرى. وعلى سبيل المثال، إذا تحقق بالولايات المتحدة والهند والصين نفس مستوى فعالية محطات توليد الطاقة القائم في اليابان، ستصل التخفيضات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ١,٣ بليون طن، وهو ما يعادل مجموع الانبعاثات السنوية في اليابان. وفي ذلك السياق، تقترح اليابان تحديد هدف عالمي يتمثل في تحسين فعالية الطاقة بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وأطلقت اليابان الشراكة المتعلقة بالأرض الباردة لتقديم مساعدة قدرها ١٠ بلايين دولار على مدى خمس سنوات إلى البلدان النامية التي تبذل جهودا لتخفيض الانبعاثات وتقوم بمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ. وسيتم تقديم المساعدة في مجالات التخفيف، والتكيف، والحصول على الطاقة النقية. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بالبلدان الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا المعرّضة لأخطار مثل انغمار الأراضي والتصحر نتيجة لانبعاثات البلدان الأخرى. كما تهدف اليابان إلى إنشاء صندوق جديد متعدد الأطراف، بالاشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وندعو المانحين الآخرين إلى المشاركة فيه.

كما يجب التشديد على اتخاذ تدابير مبتكرة، مثل استحداث تكنولوجيات جديدة، وبناء مجتمعات ذات انبعاثات كربونية منخفضة. ويكتسي تحقيق طفرات تكنولوجية أهمية حاسمة إذا أردنا تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠. وتقوم اليابان بتسريع وتيرة استحداث التكنولوجيا، مثل بناء محطات الطاقة العاملة بالفحم التي تنعدم فيها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتكنولوجيا توليد الطاقة الشمسية ذات الفعالية العالية والتكلفة المنخفضة، والتكنولوجيا المتعلقة بالمعلومات المتصلة بالحفاظ على البيئة. وتشدد اليابان على الاستثمار في البحث والتنمية في مجالي البيئة والطاقة، وستستثمر على مدى السنوات الخمس القادمة نحو ٣٠ بليون دولار في ذلك الجهد. ونقترح وضع إطار دولي لتسريع وتيرة تطوير التكنولوجيا واقتسام ثمار هذه الجهود.

وللتصدي لتغير المناخ، لا بد من تعزيز الوعي بأنماط الحياة الإيكولوجية، وتعبئة جميع الموارد المتاحة، ليس من القطاع العام فحسب، بل من القطاع الخاص أيضا. ويمكن للاتفاق العالمي للأمم المتحدة أن يعود علينا بمنافع جمة. ويضطلع القطاع الخاص بأهم دور في استحداث التكنولوجيا ونشرها ونقلها. ولدى بذل الجهد لبناء مجتمع ذي انبعاثات كربونية منخفضة، يجب تعزيز الاستثمار الخاص. وتتطلع اليابان إلى أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور فعال في تنسيق هذه الجهود العالمية، وتقدر الدور الريادي الذي اضطلع به الأمين العام ورئيس الجمعية العامة بغية إيجاد الزخم السياسي اللازم من أجل الدفع بعملية التفاوض الدولية.

وقد أسهم تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إسهاما كبيرا في إحراز ذلك التقدم، من خلال وضع حد للجدل حول أسباب تغير المناخ، وتوضيح ما يحدثه من آثار بطريقة علمية. وينبغي أن تضطلع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بدور مركزي في عملية التفاوض، بدعم من الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، كما ورد ذلك في تقرير الأمين العام. ومن الهام أن نعزز الاتساق والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة بغية معالجة المسألة بصورة فعالة، وناجعة، ودون ازدواجية.

وإذ نقترب من الموعد النهائي لإجراء المفاوضات المحدد في عام ٢٠٠٩، من المرجح أن تزداد حدة المناقشة الدولية. وستسعى اليابان، بصفتها رئيسة مجموعة الثمانية

الكبار خلال هذا العام، إلى تقديم إسهامات إيجابية في عملية التفاوض.

وفي الوقت ذاته، ونحن نستشرف آفاق المستقبل، يجب علينا أن نقر بأن هناك أمورا يمكن أن نقوم بها الآن، وينبغي أن نبدأ العمل بشأنها. والأهم من ذلك، لا بد أن نعزز أنماط الحياة الإيكولوجية، المعروفة باللغة اليابانية بـ ''موتاينـاي'' – أي ''أنماط الحياة غير المسرفة''. فعلى سبيل المثال، يجب تشجيع إعادة التدوير، وصيانة منازلنا ومكاتبنا على نحو فعال من حيث الطاقة. وتدعو اليابان جميع الأطراف الفاعلة إلى تسخير حكمة البشرية بشأن تلك المشكلة، حتى نتمكن من بناء مجتمع ذي انبعاثات منخفضة للكربون، وكسب المعركة ضد تغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد جون سويرز الممثل الدائم للمملكة المتحدة.

السيد جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد تحدثنا هذا الأسبوع عن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تترجم الوعي بتغير المناخ إلى برنامج متسق لدعم برنامج عمل بالي. وأستشف من المناقشة حتى الآن ستة استنتاجات رئيسية.

يتمثل الاستنتاج الأول في ما يساورنا جميعا من شعور بحاجة ماسة إلى التصدي لتغير المناخ من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، باعتبارها الإطار المتعدد الأطراف المناسب للاتفاق على صفقة بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد ٢٠١٢. وكيفما كانت المناقشات التي تجري خارج ذلك الإطار، ينبغي أن تدعم الجهد المركزي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

أما استنتاجي الثاني فهو أن تغير المناخ يشكل تهديدا لمعظم أهداف الأمم المتحدة، ذلك أنه يهدد السلم والأمن، وفي المقام الأول، الرفاه والتنمية. وكما قال كمال درويش، ما لم نقم بالتصدي لتغير المناخ والحد من الفقر معا، فلن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للتنمية المستدامة أن تكون دائمة، غير أنه لا يمكن استدامة الاستراتيجيات الكثيرة الانبعاث الكربوني المعنية بالتنمية والنمو التي لا تراعي مناخا متغيرا بالفعل، وسيكون مآلها الفشل.

ويتمثل استنتاجي الثالث في أن الأمم المتحدة تنجز فعلا العديد من الأعمال الجيدة بشأن تغير المناخ. فوكالات الأمم المتحدة توفر قرائن علمية غير منحازة، والرصد، والإنذار المبكر. وتقوم ببناء قدرات البلدان النامية. وتدعم وضع خطط وطنية متسقة. وتعزز قدرة الشركات على الابتكار، وبطبيعة الحال، فإن أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تدعم المحفل العالمي المشروع لإجراء المفاوضات.

أما استنتاجي الرابع فهو أن الحل ليس بيد الأمم المتحدة وحدها. فينبغي للأمم المتحدة أن تحدد المركز اللائق بها في إطار منظومة دولية أوسع نطاقا. ويشمل ذلك المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات البحث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والعديد من المنظمات الأخرى. وتؤمن المملكة المتحدة بأن الموارد المالية الجديدة اللازمة لمساعدة البلدان النامية في الحصول على الطاقة النقية والتكيف مع تغير المناخ، ينبغي أن تأتي أساسا من المصارف الإنمائية والقطاع الخاص. غير أنه يتعين على وكالات الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في كفالة استخدام التمويل على نحو فعال، وأن تفعل ذلك بالتركيز على بناء قدرات حكومات البلدان النامية. ويمكن للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بالعمل معا، أن تحقق مجموعات دعم متسقة.

ويتمثل استنتاجي الخامس في أن الوكالات تتعاون فيما بينها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الفقر والتنمية، والمنظمة العالمية للسياحة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن السياحة المراعية للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن فعالية الطاقة. غير أن هذا التعاون هو الاستثناء وليس القاعدة. وهناك أيضا أمثلة عديدة على الازدواجية في العمل، على سبيل المثال، في مجالات بناء القدرات والإنذار المبكر والتقييم.

واستنتاجي السادس هو أنه من أجل تفعيل إسهام الأمم المتحدة، نحتاج إلى رؤية استراتيجية بشأن الكيفية التي يمكن لمختلف أجهزة الأمم المتحدة أن تسهم على النحو الأمثل في تنفيذ خطة عمل بالي. فتشاطر المعلومات ليس كافيا. نحن بحاجة إلى تنسيق حقيقي يحدد المزايا النسبية ويقسم العمل تقسيما واضحاً.

وكان مما يُثلج الصدر سماع آراء من داخل منظومة الأمم المتحدة يوم الاثنين. وكما قال أشيم ستاينر، لا يزال هناك الكثير من التجزؤ، بفعل عدم وضوح أدوار مختلف الوكالات ومسؤولياتها. وأوضح مات كارلسون كيف أن هناك حاجة إلى قيادة رفيعة المستوى داخل الأمم المتحدة لتجعل المحصلة أكثر من مجرد مجموع أجزائها.

إن التجزؤ هو أكبر العقبات في وجه مضاعفة الأمم المتحدة لأثرها إلى أقصى حد. وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير (A/62/644) يبين الإمكانات الهائلة التي تملكها الأمم المتحدة للمساعدة في معالجة تغير المناخ. غير أن الافتقار إلى رؤية استراتيجية مشتركة من أجل تحقيق تلك الإمكانات يثير الدهشة. فنحن نتطلع إلى أن يقود الأمين العام العمل الضروري لتنفيذ هذه الرؤية الاستراتيجية. ونتطلع إلى أن تجري كل وكالة تقييما نزيها لمكامن قوتها ونقاط ضعفها وأن تركز على كيف يتسنى لها تقديم الأفضل لمنظومة الأمم المتحدة والعضوية بأكملها.

وتقع على الدول الأعضاء مسؤوليات أيضا. ويجب أن نبعث برسائل واضحة ومتسقة، ولا سيما عن طريق مختلف الهيئات الإدارية، بشأن أين، تكمن في رأينا، الميزات المقارنة للوكالات. ويتعين على من يوفر التمويل منا أن يستخدمه لتعزيز الانسجام وليس لتكريس التجزؤ.

ما هو الاتجاه الذي نسلكه من هنا؟ يقترح تقرير الأمين العام بعض الأفكار، لكنها بحاجة إلى توضيح. فهناك وعد في فكرة النهج القطاعية، مع قيام وكالات رئيسية تابعة للأمم المتحدة بوضع استراتيجية شاملة تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين. ونرى أن معظم هذا العمل يمكن القيام به بموجب الولايات القائمة. ونتفق مع مجموعة الـ ٧٧ على أنه يمكن القيام بهذا دون الإخلال بالمناقشات الحكومية الدولية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة والإدارة البيئية الدولية.

وفي المضي قدما بعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، أقترح الأنشطة التالية. أولا، ينبغي إجراء تحليل لما تقوم به الأمم المتحدة بالفعل لدعم تنفيذ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وكل التزام من التزامات بالي. وينبغي لهذا أن يعطي فكرة جيدة عن مواطن القوة والضعف والتداخل والفجوات.

ثانيا، ينبغي لنا أن نحدد الميزة النسبية لكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة، بناء على ولايتها القائمة، ومهاراتها، والصورة العامة والإمكانات، مع المراعاة التامة للأدوار التي تقوم بها بقية المنظومة الدولية.

ثالثا، بناء على ذلك، ينبغي لنا أن نطور استراتيجية مشاركة متسقة للأمم المتحدة حيال المناخ بقيادة الأمين العام من شأنها الاستجابة لخطة عمل بالي. ويتعين أن يوفر هذا

النهج رؤية استراتيجية شاملة وبعض المبادئ المفصّلة للعمل المنسق.

رابعا، وعندما يتحقق هذا، ينبغي للوكالات أن تضع استراتيجياتها الخاصة بها في ضوء هذه الاستراتيجية الأوسع للمشاركة بشأن المناخ، مع إلقاء نظرة جديدة على ما تقوم به الآن. وقد يكون هناك حاجة للمشاورات مع مجالس إدارتها. غير أنه ينبغي معالجة مجالات الازدواجية، وتركيز العمل حيث تملك الوكالة ميزة نسبية و لم تلب الاحتياجات ذات الأولوية.

وسيستغرق هذا العمل وقتا، وسيكون هناك بعض الفتور على طول الطريق. لكن يُعد هذا غاية في الإلحاح وأولى الأولويات، إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في مواجهة أكبر التحديات العالمية. والمملكة المتحدة مستعدة للمساعدة بأي طريقة ممكنة. وليس لديّ أدنى شك في أن الجمعية العامة ستستمر في القيام بدور إشرافي على هذا العمل. ولكن، ينبغي لنا ألا نعرقلها.

وأشكر رئيس الجمعية العامة على عقده هذه المناقشة في الوقت المناسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا، سعادة السيد تشو هيون.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على عقده هذه المناقشة المواضيعية.

أرى أن عام ٢٠٠٧ قد شهد زخما سياسيا متزايدا في التصدي للتحدي الشاق المتمثل في تغير المناخ. لقد جعل الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ هذا الموضوع مثار اهتمام المجتمع الدولي على أعلى المستويات. وساهم ذلك بصورة حاسمة في اعتماد خريطة طريق بالي في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر. ونقر بالدور البنّاء الذي قام به الأمين العام بان كي - مون في وضع خريطة طريق بالي.

وتقدر الحكومة الكورية كون أن خريطة طريق بالي وضعت الأساس لشراكة عالمية لوضع إطار لما بعد عام ٢٠١٢ من شأنه أن يعالج المشكلة بصورة فعّالة وكفؤة. كما نرحب ببدء المفاوضات الشاملة بشأن ما بعد عام ٢٠١٢، حيث ستشارك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. ونأمل في أن يتوصل المجتمع الدولي إلى نتائج ناجحة لهذه المفاوضات خلال الوقت المحدد.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا محوريا في السعي إلى إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ. كما نرى أن تنفيذ خطة عمل بالي أمر هام. ومن المهم أيضا إقامة شراكات قوية بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المركزية والمحلية، وكذلك المجتمع الصناعي والمدني. وفضلا عن ذلك، نرى أن الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ستشجع على المشاركة الهادفة من جانب البلدان النامية في معالجة تغير المناخ عن طريق التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا والتمويل. ونتوقع أن الأمم المتحدة، ولا سيما الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ستستمر في تأدية دور إبداعي في وضع أرضية مشتركة لإطار ما بعد عام ٢٠١٢ خلال مفاوضات ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ولذلك، نرى أنه ينبغي لكل وكالة تابعة للأمم المتحدة، أن تضع، تغير المناخ على رأس أولوياتها وأن تشجع إدماج ما يعرف بالأنشطة الخضراء. كما أنه من المحتم أن تنسق وكالات الأمم المتحدة فيما بينها بشأن هذه المبادرات الخاصة بتغير المناخ لكي تُحقق أنجع النتائج.

وفي ضوء ذلك، تدعم الحكومة الكورية الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين التابع للأمم المتحدة. ونتوقع أن المجلس سيستمر في السعي لإيجاد سبيل مثمر لتنسيق كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال: وبذلك ستبين الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الفعالية والكفاءة، بتجنبها ازدواجية العمل والتجزؤ.

وإلى جانب هذه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، نرى أنه يجب على كل بلد أن ينسق أيضا الجهود التي تبذلها الوزارات والإدارات فيها. وينبغي أن تتطابق هذه الجهود التي تبذلها الوزارات والإدارات الوطنية مع الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأن تنسق معها لكي تتحقق أفضل النتائج الممكنة.

ومن جانبنا، فقد أطلقت الحكومة الكورية خطة العمل الوطنية الرابعة بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتضمنت خطتها الرئيسية تعزيز مهارات بناء القدرات للحكومات المحلية والصناعات والمجتمع المدني في مواجهة تغير المناخ.

كما ستواصل كوريا المشاركة في العملية الدولية لمعالجة تغير المناخ، بما في ذلك دعم الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وغيرها من المبادرات. ونحن مستعدون للإسهام بصورة بنّاءة في هذه الجهود وإدماج منظور بيئي في مشاريعنا وسياساتنا المتعلقة بمساعدتنا الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، تنوي حكومة بلدي، في التخطيط لمعرض إكسبو ٢٠١٢ في يوسو، تشجيع الجهود الدولية بشأن التنمية المستدامة التي تراعي حماية النظم البيئية الساحلية والبحرية من تغير المناخ.

في الختام، ستستمر جمهورية كوريا في الالتزام بالمشاركة في الجهود الجماعية الدولية لمواجهة تغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ الرئيس، من خلالكم يا سيدي، لتنظيم هذه المناقشة المواضيعية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأثني على الأمين العام لقيادته الملتزمة لجهودنا الرامية إلى معالجة مسألة تغير المناخ. ونعرب أيضا عن تأييدنا للبيانات التي أدلى بها بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، سفراء أنتيغوا وبربودا، وغرينادا، وتونغا، على التوالي.

وترى بابوا غينيا الجديدة، وأظن بلدانا أخرى كثيرة، أن الوقت لإجراء مناقشة تحذر العقل قد مضى. لقد حان الآن وقت الريادة. ولا نستطيع أن نراقب دون حراك مجتمعاتنا المحلية الجزرية تختفي في هدوء تحت أمواج مستوى البحر المرتفع، ونشاهد قرانا وهي تتمزق بفعل الأعاصير الحلزونية المتزايدة العنف أو نشاهد أطفالنا وهم يموتون بسبب أمراض فتاكة جديدة. ونحن على استعداد لكي نخطو خطوة إلى الأمام ونقبل التحدي لنكون قادة بالقدوة.

وبغية مواجهة هذا التحدي، تعمل بابوا غينيا الجديدة لإدماج تغير المناخ في مبادئ الأهداف الإنمائية للألفية – ولا سيما الهدف الانمائي للألفية رقم ٧ بشأن الاستدامة البيئية، ليكون أساسا للهدف الإنمائي للألفية رقم ٨، الذي يشير إلى الحاجة إلى إقامة شراكات عالمية.

وبغية تحقيق هذا الهدف، أنشأ رئيس وزرائنا مؤخرا مكتبا معنيا بتغير المناخ والاستدامة البيئية. ويرمي هدف هذا المكتب إلى إدماج جميع الاتصالات المتبادلة الواسعة النطاق ذات الصلة بتغير المناخ وهي: التصحر، وارتفاع مستوى البحر، وتلوث الهواء، وفقدان التنوع البيولوجي، وانتشار

الأمراض، والمناخ المتقلب وما إلى ذلك – والتنسيق بين أحسن العقول على الصعيدين الدولي والوطني من خلال الشراكات لكي ينصب تركيز بابوا غينيا الجديدة على المساهمة في التوصل إلى حلول والكفاح للتغلب على النتائج المؤسفة المترتبة على تغير المناخ.

ونعلم أن هذه مهمة أكثر تعقيدا من أن يضطلع بها بلد نام، ولكننا نسعى إلى القيادة بالقدوة – ولكن مرة أخرى، بالشراكة مع الأصدقاء الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، للاضطلاع بتلك المهمة الشاقة. وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى إنجاز مهمتها بوصفها كيانا واحدا في هذا المسعى الحرج.

وإذ نفكر في مؤتمر تغير المناخ الذي عقد في بالي في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، نفعل ذلك بمزيج من الشعور بالأمل والتشاؤم. وفي حين نشعر بالتشجيع، من جهة لوجود جدول زمني الآن يحدد بداية ونهاية وجدول أعمال، نشعر، من الجهة الأخرى، بقلق عميق إزاء خطة عمل بالي التي كادت أن تنهار بكاملها في حين أنها تمثل في الحقيقة ليست سوى اتفاق على مواصلة الكلام.

ولكن إذ نتطلع قدما إلى الأمام، ستصبح السنتان القادمتان معقدتين بصورة متزايدة بينما نكافح من أجل تعريف المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والخطوات التي لا بد أن تتخذها جميع الدول من أجل التصدي لمسألة تغير المناخ، إما من خلال التخفيف أو التكيف.

وإذا أردنا أن نحرز النجاح، لا بد أن نسلم بأن المسؤولية الرئيسية عن الاحترار العالمي ونتائجه في الوقت الحاضر تقع بصورة أساسية على الدول الصناعية، بما في ذلك التحديات الناشئة المتمثلة في التخفيف والتكيف التي لا بد أن تواجهها البشرية قاطبة في الوقت الحاضر. ونشعر بقلق بالغ إزاء غطرسة بعض الدول الصناعية التي تدعو إلى تخفيض الانبعاثات في بعض البلدان النامية كشرط مسبق لتحمل المسؤولية عن انبعاثات الكربون في أوطانها. إننا ننشد القيادة بالقدوة. نحن ونقول: ”نرجوكم أن تبينوا لنا كيف يمكن تقليل الانبعاثات الكثيفة في جميع البلدان الصناعية، بدلا من توجيه أصابع الاتهام ببساطة إلى الفقراء في البلدان النامية“.

نحن لا نقبل القول بأن تكلفة العمل التي تتحملها الدول الصناعية عالية جدا. بل ان تكلفة عدم العمل تضع عبئا غير عادل على عاتق البلدان النامية والفقراء في العالم. ولذلك، لا بد أن تظهر جميع الدول الصناعية الريادة وذلك بالحد من انبعاثات الكربون داخل حدودها هي من خلال أهداف عميقة وشاقة. ويتعين أن يكون هذا المفهوم الأساسي الصلب لأي اتفاقات دولية في المستقبل بشأن تغير المناخ.

ويمكن استخدام التخفيضات الزائدة التي تصمم بتفكير متأن في الدول الصناعية أداة لتعبئة الموارد الكافية والمستدامة لدعم تحقيق تخفيضات الانبعاثات في البلدان النامية إضافة إلى الجهود المبذولة من أجل التكيف. وعلى وجه التحديد، نحن نعتقد أن الأسواق الدولية لانبعاثات الكربون تنطوي على أكبر وعد لتقديم الإيرادات بالحجم اللازم وعلى نحو مستدام. وبفضل توسيع نطاق أسواق انبعاثات الكربون وتعزيزها، يمكن تحقيق تخفيضات أكبر في الانبعاثات من قبل الدول الصناعية لتمويل الأنظمة الضرورية للحوافز الايجابية والتكيف في البلدان النامية. ولإحراز النجاح، لا بد من إدخال مزيد من البلدان الصناعية، ومزيد من القطاعات، وإدراج أهداف أكثر عمقا للحد من الانبعاثات، ولكن لا ينبغي أن تتحمل أسواق انبعاثات الكربون العبء بمفردها. ولا بد أن ننظر أيضا في ضرائب مختارة لقاء استهلاك الكربون، والحد من دعم الطاقة، وتقديم مساعدة إنمائية رسمية جديدة وإضافية.

وعندما يتعلق الأمر بالتخفيف، تسعى بابوا غينيا الجديدة إلى المساهمة بطريقة منصفة. وعلى هذا النحو، قد دأبنا، مع بلدان نامية أخرى كثيرة، على الدعوة إلى اتخاذ مبادرة جديدة للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الإحراج وتدهور الغابات. ونحن نتساءل: لماذا ينبغي أن يهتم العالم بإزالة الأحراج وتدهور الغابات؟ الإجابة البسيطة هي: إذا فقدنا غابات العالم، نخسر الحرب ضد تغير المناخ. إن الغابات المطيرة هي أكبر مرفق للأرض – إنها رئات كوكب الأرض، إنها نظام ترموستات وتكييف الهواء.

تقطع الغابات المطرية الاستوائية لان العالم لا يدفع ثمن تلك الخدمات، ولذلك، لا بد للمجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات أن تكسب عيشها بوسائل أخرى. ولزيادة تعقيد هذا الوضع الخطير، وفقا لما صرح به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تصل حصة الانبعاثات الناجمة عن إزالة الإحراج نسبة ٢٠ في المائة تقريبا من مجمل الانبعاثات العالمية، ولكن إجراءات الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الإحراج هامة جدا بحيث أنه لا ينبغي أن تؤجل حتى عام ٢٠١٢. ولذلك، لا بد أن نتغلب على أنظمة الحوافز السلبية الموجودة حاليا، واعتماد إجراءات مبكرة بدءا من اليوم، وتوسيع نطاق تنفيذ أطر العمل المتعلق بالمناخ في المستقبل. نحن نقول إذا كانت إزالة الإحراج تسبب نسبة ٢٠ في المائة من الانبعاثات العالمية، عندئذ لا بد أن نخصص نسبة ٢٠ في المائة من الموارد المتاحة للتصدي لهذا المصدر الهام. لا بد أن نفعل ذلك. الآن هو وقت العمل من أجل مناخ العالم وغابات العالم ومن أجل فقرائنا في الريف.

وحتى إذا تمكنا من تحقيق تخفيضات هامة في الانبعاثات خلال العقود القادمة، لا يمكن تجنب بعض الآثار المترتبة على تغير المناخ. نحن ملزمون بحكم واجبنا بأن نكون على استعداد. ومع أن البلدان النامية ليست مسؤولة عن تغير المناخ، سوف تترتب آثاره بشكل مكثف على من هم أقل قدرة على التكيف. إن الآلية الحالية وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لتمويل التكيف في البلدان النامية هي بصراحة، حسب رأينا، غير أخلاقية. كيف يتسنى لنا أن نبرر فرض ضرائب على البلدان النامية بفرض نسبة ٢ في المائة على الأنشطة التجارية لآلية التنمية النظيفة إلا لشيء ألا لتغطية تكاليف التكيف الناتجة عن خطأ لم ترتكبه؟ وإنه في أي مجتمع مستنير، لا بد للمسؤولين عن الضرر في المقام الأول أن يتحملوا ثمن الإجراءات التصحيحية.

ولذلك، ينبغي فرض ضرائب التكيف على البلدان التي تتاجر بالكربون والمدرجة في المرفق باء وعدم خصمها من الإيرادات الضئيلة التي تحصل عليها البلدان النامية من آلية التنمية النظيفة. إن الهيكل الحالي ليس سليما ومنعدم الضمير. ولذلك، سوف تقدم بابوا غينيا الجديدة بندا جديدا ليدرج في جدول الأعمال في المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من أجل السعي لاتخاذ إجراء تصحيحي بشأن هذه المسألة. نحن ننشد دعم الجمعية العامة.

وفي الختام، لن نتغلب على تغير المناخ بمجرد الطلب من البلدان النامية أن تبطئ أو توقف النمو الاقتصادي. ليست هناك إرادة سياسية بلا حراك، ولا ينبغي أن تكون. يبد أن بابوا غينيا الجديدة بصفتها بلدا ناميا مستعد للمساهمة بصورة منصفة صوب الهدف المشترك. نحن على استعداد للقيام بدورنا وللقيادة بالقدوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لقبرص.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): تعرب قبرص عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به بالأمس

ممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سوف تقتصر ملاحظاتي على النقاط محددة ذات أهمية وطنية.

إن بلدي الذي يقع في إحدى أكثر المناطق الجغرافية إثارة للقلق من المتوقع أن يتأثر بصورة خطيرة بارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستويات البحر، بكل النتائج التي ينطوي عليها ذلك، يشهد بالفعل آثار تغير المناخ منذ فترة من الزمن نحن ندرك، وأنا على يقين من أن آخرين في هذه القاعة يدركون أيضا، الأثر المترتب على ذلك في حياة الناس اليومية، والذي يؤثر على صحتهم ورفاهيتهم بصورة عامة ويجبرهم على تكييف طرق حياتهم للظواهر المناخية السائدة.

إن نتائج ضعفنا – مدى الضرر الذي سيلحق بالاقتصاد، وحجم الكارثة الطبيعية المحتملة والأضرار التي ستلحق بالبشر والأضرار المادية والآثار المترتبة في الحياة البشرية والنشاط البشري والآثار المترتبة في النظم الأيكولوجية بصورة عامة – لا يمكن التنبؤ بها بأي حال من الأحوال. ولا يشكل تغير المناخ أيضا تهديدا للتنمية فحسب، بل أيضا للسلام والأمن العالميين. ويمكن أن تصبح ندرة الموارد، بما فيها المياه، والغذاء والأرض الخصبة، عاملا مساهما، بل عاملا مسببا في إشعال المنازعات أو إبراز ظواهر من قبيل المجاعات، والأمراض، والهجرة، وعدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي، والقلاقل الاجتماعية والسياسية، ورفض الآخر، بل حتى توزيع الثروة بصورة غير متكافئة بقدر أكبر.

وفي هذه المرحلة أيضا فإن أي تنبؤ في ما يتعلق بمدى التمكن من عكس مسار الضرر القائم وأفضل كيفية لتمكننا من التكيف – وإلى أي مدى – بغية تفادي أن نصبح رهائن الظروف المناخية هو محض تكهن. وتفكيرنا الجماعي بشأن هذه المسألة لا بد أن يؤدي على الأقل إلى إدراك واسع النطاق بأننا نشارك نفس البيئة وأن الضرر الذي لحق بها في أي مكان في العالم سيكون أثره عالميا.

ويمكننا أن نلاحظ أن الدول المعرضة للخطر، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لم تسهم بقدر يذكر في الضرر البيئي هي أكثر الدول المتضررة وليس لديها سوى أقل وسائل للدفاع. وتتطلب العديد من البلدان، وهي عادة البلدان الصغيرة أو الفقيرة أو المعرضة للخطر، الدعم في استراتيجيات التكيف والتخفيف، وينبغي أن تمنح أولوية في مجال التكنولوجيا الجديدة والتمويل.

ونحن لم نحضر إلى هنا لتقييم وجود أو حجم التهديد الذي يمثله تغير المناخ الذي تسببه الأنشطة البشرية، فقد تم التحقق من هذا الأمر بالبيانات العلمية والتجريبية، بما في ذلك بيانات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأسفر الحدث الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي ومؤتمر بالي عن التزام واسع وواضح باتخاذ إجراء منسق ومتكامل للتصدي لتغير المناخ وللقيام بذلك في الإطار المتعدد الأطراف والمناسب للعمل، ألا وهو الأمم المتحدة.

ولذلك، نرى أن الاجتماعات من هذا القبيل تعمل على تركيز هذا الالتزام، وجعله ملموسا بصورة أكبر بدلا من مجرد إعادة التأكيد عليه. ولا بد أن يبدأ تفكيرنا الجماعي في وضع تدابير ملموسة على أساس التوصيات العلمية بدون تأخير. وهذا ينطبق على إنشاء نظام للمناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢، ولكنه ينطبق أيضا على الإجراء الذي يمكن اتخاذه في غضون ذلك.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام ”استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ“ (A/62/644)، وخاصة توصيات الأمين العام بشأن آفاق المستقبل. كما نرحب بالوثيقة التي أعدها مجلس تنسيق الرؤساء التنفيذيين وتحدد المجالات الرئيسية للعمل وإنشاء

هيكل منسق وفعال لمنظومة الأمم المتحدة، إلى جانب الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المنظومة في دعم العمل العالمي والإقليمي والوطني في إطار المجالات الرئيسية الأربعة: التخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل. ولكن علينا أن ننتقل من المناقشات العامة إلى العمل والى إحراز تقدم مركز ويمكن قياسه.

وقبرص، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تشارك في السياسات والقرارات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية، وهي مستعدة للاضطلاع بدورها الكامل في إطار الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الدولي على حد سواء. وينبغي أن يؤدي تحد دولي بمثل هذا الحجم إلى بذل جهد مستمر ومتعدد الأبعاد ويتضمن أهدافا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وخريطة طريق بالي، التي تقود نحو التوصل إلى اتفاق عالمي جديد بشأن المناخ في كوبنهاغن، تشكل خطوة هامة. ولكنها، مع ذلك، خطوة واحدة ضمن العديد من الخطوات المطلوب اتخاذها في جهود المجتمع الدولي لكفالة أن تتمكن الأجيال الحالية والمقبلة من العيش في عالم أكثر أمانا وازدهارا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥.